١٩
كتاب شمسيه مع شرحه اى تصورات يعلسح

١

الاجوبه

٢٥٤٧

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع
وتعلم واستفاد أدام الله العدل المطلق
حرره الفقير أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف
الحرمين الشريفين
عفي عنهما

شمسیة مع شرحه

دفع بومت اچون
دفظنی بومودة
استعمال ایده‌لر

متن قطب‌الدین

دور شو ای دل من از در امل صفا
هر که دوراست ازین در نخوانند دیارست

دفع ... استعمال ایدیلر

هر کسی در حرم عشق تو محرم نشود
هر ابراهیم بدرگاه تو ادهم نشود

۳۵۴۷

اهل دللرٔ قپوسندن لکی اراق الملکلر
کم اراق اولی بو قپودن الور حقه بتنز

بو سم شهزاده جهان پناه
بو کوزیده حضرت آل سلطان
سلیم سلطان اعظم مالک رقاب
الامم سلطان بایزیدخان خلدالله
ملکه وسلطانه

لدفع السعال
اکه درهم ... یغت
بدرهم شکر سحق
ایدب ییه لر
نوع دیکی
لبادة کوکنی
قینده‌لر صو بولن
اجار اج قرنه
وهم کیجه یاتدوغی
وقتین
شفا بوله

ترکیب اطریفل

کابلی صارو هلیله قره هلیله

املج بلیله وجملتها ماویة في المیزان

ادویه مقدار اوج بار کوپکی الممن
بادام یاغیله ادویه اوه لر اندن
صکره بالعسل جملة صوده لردخی قوشدرملر

سرکه انکبین سکری
اکه شکر بر سرکه

سرکه انکبین عسلی
بش عسل بر سرکه

شربة نیلفر
یوز درهم بیهٔ دورت
یوز درهم صو قیندرلر قینده‌لر
تمام ... صکره صوغی
سوزر مقدار ... قوبز
قینده‌لر ...

صح

انکه ابروی تو دل بیهوشم جا کرد
کو داشت شکل هلال استخوان پهلوم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود وانشاء
بقدرته انواع الجواهر العقلية وافاض برحمته محركات الاجرام الفلكية والصلوة
على ذوات الانفس القدسية المنزهة عن الكدورات الانسية خصوصا على محمد
صاحب الايات والمعجزات وعلى التابعين للحجج والبينات وبعد فلما كان باتفاق
ذوي العقول واطباق ذوي الفضل ان العلوم لاسيما اليقينية اعلى المطالب وابهى المنا
قب وان صاحبها اشرف الاشخاص البشرية ونفسه اسرع اتصالا بالعقول الملكية و
كان الاطلاع على دقايقها والاحاطة بكنه خفايقها لا يمكن الا بالعلم الموسوم بالمنطق اذ به
يعرف صحيحها من سقيمها وغثها من سمينها فاشار من سعد بلطف الحق وامتاز بتائيده
من بين كافة الخلق ومال الى جنابه القاصي والداني وانقاد لطاعته المطيع والعاصي
وهو المولى الصاحب الاعظم الفاضل المقبل المقبول المنعم المحسن ذو الحسب والنسب والمكارم والمفاخر — ای المناقب
شمس الدولة والدين بهاء الاسلام والمسلمين ملك الصدور والافاضل قدوة — الملة ح
الاكابر والاماثل قطب الاعالي فلك المعالي محمد بن المولى الصدر المعظم والصاحب
الاعظم دستور الافاق آصف الزمان ملك وزراء الشرق والغرب صاحب
ديوان الممالك بهاء الملة والدين علاء الاسلام والمسلمين قطب الملوك والسلاطين
محمد الجويني ادام الله ظلالهما وضاعف جلالهما الذي مع حداثة سنه فاز بالسعادات
الابدية والكرامات السرمدية واختص بالفضائل الجليلة والخصال الحميدة بتحرير كتاب
جامع لقواعده حاو لاصوله وضوابطه فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في كتبه
وكتابة ملتزما ان لا اخل بشيء يعتد به مع زيادات شريفة ونكات لطيفة من عندي

غير تابع

غير تابع لاحد من الخلايق بل للحق الصريح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسميته
بالرسالة الشمسية ورتبته على مقدمة ومقالات وخاتمة معتصما بحبل التوفيق من
واهب العقل ومتوكلا على جوده المفيض للخير والعدل انه خير موفق ومعين اما المقدمة
ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور فقط و
هو حصول صورة الشيء في العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا او
سلبا ويقال للمجموع تصديق وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيئا ولا نظريا
والا لدار او تسلسل بل البعض من كل منهما بديهي والبعض نظري يحصل بالفكر وهو
ترتيب امور معلومة للتادي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دايما لانه — يناقض
يناقض بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين
فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات
والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه بانه آلة
قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغني عن — الفكر ح
تعلمه ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري مستفاد منه
البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه
لما هو هو اي لذاته او لما يساويه او لجزئه وموضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور او تصديق
مجهول ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية
وعرضية وجنسا وفصلا ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا
ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات

ومحمولات وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق
حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقديم التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق
لا بد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع
الحكم ممن جهل احد هذه الامور الثلثة واما المقالات فثلث المقالة الاولى في المفردات
وفيها اربعة فصول الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان او
الناطق وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل صنعة الكتابة ويشترط في الدلالة
الالتزامية كون الخارجي بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ
ولا يشترط فيها كونه بحال يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه كدلالة لفظ العمى على البصر
مع عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسايط واما استلزامها
الالتزام فغير متيقن به لان وجود لازم لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم
وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها ممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام
التضمن الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث
انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو
المركب كرامي الحجارة والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة
كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلثة فهو
الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وح اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول
فان تشخص ذلك المعنى سمي علما والا فمتواطيا ان استوت افراده الذهنية والخارجية
فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض اولى واقدم من الاخر كالوجود

بالنسبة

بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية فهو المشترك
كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني وح ان ترك موضوعه الاول
سمي لفظا منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا ان كان هو
الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان هو العرف الخاص كاصطلاح النحاة و
النظار وان لم يترك موضوعه الاول سمي بالنسبة اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول
اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو بالنسبة
الى لفظ اخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه واما المركب
فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه واما غير تام والتام ان احتمل الصدق والكذب
فهو الخبر وان لم يحتمل فان دل على طلب الفعل دلالة اولية اي وضعية فهو مع الاستعلاء امر
كقولنا اضرب انت ومع الخضوع سوال ودعاء ومع التساوي التماس وان لم يدل
فهو التنبيه وهو اسم عام يندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء واما غير التام
فهو اما تقييدي كالحيوان الناطق واما غير تقييدي كالمركب من اسم واداة او كلمة
واداة الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي ان منع
نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع واللفظ الدال عليهما يسمى كليا
وجزئيا بالعرض والكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها
او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية والشركة معا كالانسان او غير متعدد الاشخاص
وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول
على واحد او على كثيرين متفقين بالحقايق في جواب ما هو وان كان الثاني فان كان

تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة ويسمى
جنسا ورسموه بانه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وهو
قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه هو الجواب عنها وعن كل
ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض
ما يشاركها غير الجواب عنها وعن البعض الآخر ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة
كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة
اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام المشترك
بينها وبين نوع آخر فلا بد وان لا يكون مشتركا اصلا او بعضا من تمام المشترك
مساويا له والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه بل بعضه وليس بل ينتهي الى ما يساويه فيكون
فصل جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركها في جنس او في وجود فكان فصلا ويرسمونه
بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره فعلى هذا لو تركب حقيقة من امرين
متساويين او امور متساوية لكان كل منهما فصلا لها لانه يميزها عن مشاركها في الوجود
والفصل المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب ان ميزه عنه في جنس قريب كالناطق للانسان
وبعيد ان ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للانسان واما الثالث فان امتنع انفكاكه
عن الماهية فهو اللازم والا فهو العرض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد
للحبشي وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه
كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة واما غير بين وهو
الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا الثلث لقائمتين

للمثلث

للمثلث وقد يقال البين على اللازم الذي من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والعرض
المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيئه كالشيب والشباب
وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
والا فهو العرض العام كالماشي ويرسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة
واحدة فقط قولا عرضيا والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة
فقط قولا عرضيا والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا
فالكليات اذن خمس جنس ونوع وفصل وخاصة وعرض عام **الفصل** الثالث في مباحث
الكلي والجزئي وهي خمسة الاول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس
مفهوم اللفظ كشريك الباري عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود ولكن لا يوجد كالعنقاء
وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالباري تعالى او مع امكانه كالشمس
وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه
كالنفوس الناطقة الثاني اذا قلنا الحيوان مثلا بانه كلي فهناك امور ثلثة الحيوان
من حيث هو وكونه كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا والثاني كليا منطقيا والثالث
كليا عقليا والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في
الخارج وجزء الموجود موجود في الخارج واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج
خلاف والنظر فيه خارج عن المنطق الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد
منهما على كل ما صدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما عموم مطلق ان صدق
احدهما على كل ما صدق عليه الآخر بغير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم من وجه ان
صدق كل منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان

ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس ونقيضا المتساويين
متساويان والا لصدق احدهما على ما يكذب عليه الاخر فيصدق احد المتساويين
على ما يكذب عليه الاخر وهو محال ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض الاخص
مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول
فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك يستلزم
لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض
الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك يستلزم لصدق الاخص على كل الاعم
وهو محال والاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم
بين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلي بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص
ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا معا اصلا على شيء
كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا كاللاانسان واللافرس كان
بينهما تباين جزئي ضرورة صدق احد المتباينين فقط مع نقيض الاخر فقط
فالتباين الجزئي لازم جزما الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي
فكذلك قد يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئي الاضافي وهو اعم
من الاول لان كل جزئي حقيقي فهو جزئي اضافي دون العكس اما الاول فلاندراج
كل شخص تحت ماهية المعراة عن المشخصات واما الثاني فلجواز كون الجزئي الاضافي
كليا وامتناع كون الجزئي الحقيقي كذلك الخامس النوع كما يقال على ما ذكرنا ويقال له
النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو
قولا اوليا ويسمى النوع الاضافي ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع العالي

كالجسم

كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص
من العالي وهو المتوسط كالحيوان والجسم النامي او مباين للكل وهو النوع المفرد كالعقل
ان قلنا ان الجوهر جنس ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن الجنس العالي كالجوهر
في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامي
والجسم والمفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس والنوع الاضافي موجود بدون
الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة
فليس بينهما عموم وخصوص مطلقا بل كل منهما اعم من الاخر من وجه لصدقهما على
النوع السافل والجزء المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى
واقعا في طريق ما هو كالحيوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول
في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتضمن يسمى داخلا في
جواب ما هو كالجسم النامي والحساس والمتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان
بالتضمن والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز تركبه من امرين
متساويين او امور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع السافل
يجب ان يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه والمتوسطات يجب ان يكون
لها فصول يقومها وفصول يقسمها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير
عكس كلي فكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي الفصل
الرابع في التعريفات المعرف للشيء هو الذي يلزم من تصوره تصور ذلك الشيء او
امتيازه عن كل ما عداه وهو لا يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف معلوم قبل
المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف ولا اخص

لكونه اخفى منه مساويا له بالمعاني في العموم والخصوص ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين
وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد ورسما تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة
ورسما ناقصا ان كان بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد ويجب الاحتراز عن تعريف
الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف المتحرك بما ليس بساكن والزوج بما ليس
بفرد وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية
ما بها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اتفاق في الكيفية او بمراتب كما يقال الاثنان
زوج اول ثم يقال الزوج هو المنقسم بمتساويين ثم يقال المتساويان هما الشيئان
اللذان لا يفضل احدهما على الاخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب ان يحترز عن
استعمال الالفاظ الغريبة الوحشية الغير الظاهرة الدلالة بالقياس الى السائل لكونه مفوتا للغرض
المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلثة فصول اما المقدمة ففي
تعريف القضية واقسامها الاولية القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق او
كاذب وهي حملية ان انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد عالم وزيد ليس بعالم
وشرطية ان لم ينحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها
على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس البتة
ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين قضيتين
في الصدق والكذب معا او في احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا او اسود الفصل الاول
في الحملية وفيه اربعة مباحث البحث الاول في اجزائها واقسامها الحملية انما
تتحقق باجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما بها

يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليها يسمى رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم وتسمى القضية
ح ثلاثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها والقضية تسمى ح
ثنائية وهذه النسبة ان كانت بحيث يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا
الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة
كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية
وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ما عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت
محصورة ومسورة وهي اربع لانه ان بين ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية اما موجبة
وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء
ولا واحد من الناس بجماد وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة
وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة وسورها ليس كل وليس
بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان
لم يصلح لان يصدق كلية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان
نوع وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا الانسان في خسر والانسان ليس في
خسر وهي في قوة الجزئية لانه متى صدق قولنا الانسان في خسر صدق بعض الانسان
في خسر وبالعكس البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع قولنا كل ج ب يستعمل
تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما لو وجد كان ج ملزوم من الافراد الممكنة فهو بحيث
لو وجد كان ب اي كل ما هو ملزوم ج فهو ملزوم ب وتارة بحسب الخارج ومعناه
كل ج في الخارج سواء كان ج حال الحكم او قبله او بعده فهو ب في الخارج والفرق
بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع

شكل بالاعتبار الاول دون الثاني ولو لم يوجد شيء من الاشكال في الخارج الا المربع يصح
ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فقس المحصورات الباقية
البحث الثالث في العدول والتحصيل حرف السلب ان كان جزءاً من الموضوع
كقولنا اللاحي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منهما جميعا سميت القضية معدولة
موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزءاً لشيء منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة
ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية والسلبية
لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس بحي فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدميان
وقولنا لا شيء من المتحرك بساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة
اعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الايجاب فان
الايجاب لا يصح الا على موجود محقق كما في الخارجية الموضوع او مقدر كما في الحقيقية الموضوع
واما اذا كان الموضوع موجوداً فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في
الثلاثية فالقضية موجبة ان تقدمت الرابطة على حرف السلب سالبة ان اخرت
عنها واما في الثنائية فبالنية او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير او لا بالايجاب المعدول ولفظ ليس
بالسلب البسيط او بالعكس البحث الرابع في القضايا الموجهة لا بد لنسب المحمولات الى
الموضوعات من كيفية ايجابية كانت النسبة او سلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة
واللادوام وتسمى تلك الكيفية مادة القضية وعنصرها واللفظ الدال عليها يسمى جهة
القضية والقضايا الموجهة التي جرت العادة بالبحث عنها وعن احكامها ثلث
عشرة قضية منها بسيطة وهي التي حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي
التي حقيقتها تتركب من ايجاب وسلب والبسائط ست الاولى الضرورية المطلقة وهي

يحكم

٧

يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً كقولنا
بالضرورة كل انسان حيوان وبالضرورة لا شيء من الانسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة
وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه ما دام ذات الموضوع
موجوداً ومثالها ايجاباً وسلباً كما مر الثالثة المشروطة العامة وهي التي يحكم فيها بضرو رة
ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الاصابع ما دام كاتبا وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا الرابعة العرفية
العامة وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع
ومثالها ايجاباً وسلباً ما مر الخامسة المطلقة العامة وهي التي يحكم فيها بثبوت للموضوع او سلبه عنه بالفعل
كقولنا بالاطلاق كل انسان متنفس بالاطلاق العام لا شيء من الانسان بمتنفس السادسة
الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة في الايجاب المخالف كقولنا بالا مكان صح
العام كل نار حارة بالامكان العام لا شيء من الحار ببارد واما المركبات فسبع الاولى
المشروطة الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائماً فتركيبها من موجبة مشروطة عامة و
سالبة مطلقة عامة الثانية العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات و
هي ان كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة
فتركيبها من سالبة عرفية عامة وموجبة مطلقة عامة ومثالها ايجاباً وسلباً ما مر الثالثة الوجودية
اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا
كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة
وان كانت سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة

عامة وموجبة ممكنة عامة الرابعة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب
الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة فتركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة والاخرى
سالبة ومثالها ايجابا وسلبا ما مر الخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها بالضرورة بثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه في وقت معين من اوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس
لا دائما فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة
لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة
عامة السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت
غير معين مقيدا باللادوام بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل
انسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة
وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء من الانسان بمتنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها من
من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة
المطلقة عن جانبي الوجود والعدم معا فهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين احديهما موجبة
والاخرى سالبة والضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة
مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما الفصل الثاني الثاني في اقسام الشرطية
الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا اما المتصلة فاما لزومية وهي التي يحكم بصدق التالي
فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف واما اتفاقية وهي التي
يكون فيها لمجرد توافق الجزئين على تقدير الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق

واما

واما منفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان
يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئي
في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق وكل واحد من الثلثة
اما عنادية وهي التي يحكم فيها بالتنافي لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي
يكون ذلك التنافي فيها لمجرد الاتفاق كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون اسودا وكاتبا حقيقية
او لا اسود او كاتبا حقيقية مانعة الجمع او اسودا ولا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه
القضايا الثمان هي التي يرفع الحكم في موجبتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة
الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية والمتصلة الموجبة تصدق
عن صادقين وكاذبين وعن مجهول الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون
عكسه لامتناع استلزام الصادق الكاذب وتصدق عن جزئي كاذبين وعن مقدم كاذب
وتال صادق وبالعكس وعن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية
فتركيبها عن صادقين بحال والمنفصلة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين
وكاذبين ومانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين ومانعة
الخلو تصدق عن صادقين وصادق وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب
عنه الموجبة وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله
عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب اقتران الامور التي يمكن اجتماعه معها والجزئية ان يكون كذلك
على بعض هذه الاوضاع والمخصوصة ان يكون كذلك على وضع معين وسور الموجبة الكلية في المتصلة
كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة والموجبة الجزئية قد يكون

والسالبة الجزئية قد لا تكون وإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلي والمهملة بإطلاق لفظ لو
وإن وإذا في المتصلة وإما في المنفصلة والشرطية قد تتركب من حمليتين ومن متصلتين ومن منفصلتين
ومن حملية ومتصلة ومن حملية ومنفصلة ومن متصلة ومنفصلة وكل واحدة من الثلاثة الأخيرة في المتصلة
ينقسم إلى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة فإن مقدمها إنما يتميز عن تاليها بالوضع
فقط فأقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة وأما الأمثلة فعليك باستخراجها من نفسك

الفصل الثالث في أحكام القضايا وفيه أربعة مباحث البحث الأول في التناقض و
حده أنه اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة
والأخرى كاذبة ولا يتحقق في المخصوصتين إلا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه وحدة الشرط
والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والإضافة والقوة
والفعل وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في
مادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول ومن الاختلاف ~~بالكمية لصدق الجزئيتين وكذب~~
في الجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين في مادة الإمكان فنقيض الضرورية
الممكنة المطلقة العامة لأن سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض الدائمة
المطلقة المطلقة العامة لأن السلب في كل الأوقات ينافيه الإيجاب في البعض وبالعكس
ونقيض المشروطة العامة الحينية الممكنة أعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف
عن الجانب المخالف كقولنا بالإمكان الحيني كل من به ذات الجنب يمكن أن يسعل في بعض
أوقات كونه مجنوبا ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة أعني التي حكم فيها بثبوت
المحمول للموضوع أو سلبه عنه في بعض أحيان وصف الموضوع ومثالها ما مر وأما المركبات
فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقيضي جزئيها وذلك جلي بعد الإحاطة بحقائق المركبات

وتعارض

وتعارض البسائط فإنك إذا حققت أن الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين
إحداهما موجبة والأخرى سالبة وأن نقيض المطلقة هي الدائمة حققت أن نقيضها إما
الدائم الموافق أو الدائم المخالف فإن كانت جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لأنه يكذب
بعض الجسم حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيه بل الحق في نقيضها أن يردد بين
نقيضي الجزئين لكل واحد واحد لا يخلو عن نقيضيهما فيقال كل جسم إما حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما
وأما الشرطية فنقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس المخالفة في الكيف وبالعكس **البحث**
الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن جعل الأول من القضية ثانيا والثاني أولا مع بقاء
الصدق والكيف وأما السوالب فإن كانت كلية فسبع منها وهي الوقتيتان والوجوديتان
والممكنتان والمطلقة العامة لا تنعكس لامتناع العكس في أخصها وهي الوقتية لصدق قولنا
بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان
العام الذي هو أعم الجهات لأن كل منخسف فهو قمر بالضرورة وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس
الأعم لأنه لو انعكس الأعم لانعكس الأخص لأن لازم الأعم لازم الأخص ضرورة وأما
الضروريتان والدائمتان المطلقتان فتنعكسان دائمة كلية لأنه إذا صدق بالضرورة
أو دائما لا شيء من ج ب صدق دائما لا شيء من ب ج وإلا فبعض ب ج بالإ
طلاق العام وهو مع الأصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية ودائما
في الدائمة وهو محال وأما المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة
كلية لأنه إذا صدق بالضرورة أو دائما لا شيء من ج ب ما دام ج فدائما لا شيء من
ب ج ما دام ب وإلا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الأصل ينتج بعض ب ليس
ب حين هو ب وهو محال وأما المشروطة والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة

لادايمة في البعض واما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين واما اللادوام فلانه لو كذب
بعض ب ج بالفعل لصدق لا شيء من ب ج دايما فينعكس الى لا شيء من ج ب دايما وقد كان
كل ج ب بالفعل فهذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية الخاصتان ينعكسان
عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دايما بعض ج ليس ب مادام ج لادايما فرض
ذات الموضوع د فهو ج و د ب بالفعل و د ب ايضا للادوام سلب الباء عنه وليس ج
مادام ب والا لكان ج حين هو ب و ب حين هو ج وقد كان ليس ب مادام ج هف
واذا صدق الباء والجيم عليه وتنافيا فقد صدق بعض ب ليس ج مادام ب لادايما وهو
المطلوب واما البواقي فلا ينعكس لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان و
وبالضرورة بعض القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لادايما مع كذب عكسها بالامكان العام
الذي هو اعم الجهات لكن الضرورة واخص البسائط والوقتية اخص المركبات الباقية ومتى
لم ينعكسا لم ينعكس شيء منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم لانعكاس الخاص واما
الموجبة كلية كانت او جزئية فلا ينعكس كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع
واما في الجهة فالضرورية والدايمة والعامتان ينعكس حينية مطلقة لانه اذا صدق
كل ج ب باحدى هذه الجهات الاربع المذكورة فبعض ب ج حين ب والا فلا شيء
من ب ج مادام ب وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دايما في الضرورية والدايمة
ومادام ج في العامتين وهو محال والخاصتان ينعكسان حينية مطلقة
مقيدة باللادوام واما الحينية المطلقة فلكونها لازمة لعامتها واما قيد اللادوام في
الاصل الكلي فلانه لو كذب بعض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج دايما فنضم الى
الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة او دايما كل ج ب مادام ج ينتج كل ب ب

دايما

دايما ونضم الى الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شيء من ج ب بالاطلاق العام ينتج لا شيء ب ب
بالاطلاق العام فيستلزم اجتماع النقيضين وهو محال واما في الجزئي ففرض الموضوع
د فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دايما و ب دايما لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم
باطل لصدق الاصل باللادوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فينعكس
مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق
العام والا فلا شيء من ب ج دايما وهو الاصل لا شيء من ج ج دايما وهو محال وان شئت
عكست نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل او الاخص منه واما
الممكنتان فحالهما في الانعكاس وعدمه غير معلوم لتوقف البرهان المذكور لانعكاس فيهما
الى السالبة الضرورية كنفيها او على انتاج الصغرى الممكنة مع الكبرى الضرورية في الشكل
الاول والثالث اللذين كل منهما غير بحتي ولعدم الظفر بدليل يوجب الانعكاس وعدمه
واما الشرطية فالمتصلة الموجبة ينعكس موجبة جزئية والسالبة الكلية سالبة كلية
اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا للمحال واما السالبة الجزئية
فلا ينعكس لصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهذا انسان مع كذب العكس
واما المنفصلة فلا يتصور فيها العكس لعدم الامتياز بين جزئيها بالطبع البحث الثالث
في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية نقيض الثاني وعين الاول والثاني
مع مخالفة الاصل في الكيف وموافقته في الصدق واما الموجبات فان كانت كلية فسبع
منها وهي التي لا ينعكس سوالبها بالعكس المستوي لا ينعكس لانه يصدق بالضرورة كل
قمر فهو ليس بمنخسف وقت التربيع لادايما دون عكسه لما عرفت وينعكس الضرورية و
الدايمة دايمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دايما كل ج ب فدايما لا شيء مما ليس

بج دائما فبعض ما ليس ب ج بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب وهو ب بالضرورة
في الضرورية ودائما في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان فينعكسان
عرفية عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب ما دام ج فدائما لا شيء مما ليس
ب ج ما دام ليس ب والا فبعض ما ليس ب ج حين هو ليس ب وهو مع الاصل ينتج بعض ما ليس ب
فهو ب حين هو ليس ب وهو محال واما الخاصتان فينعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض
اما العرفية العامة فلاستلزام العامتين اياها واما اللادوام في البعض فلانه يصدق
بعض ما ليس ب ج بالاطلاق العام والا فلا شيء مما ليس ب ج دائما فينعكس لا شيء من ج ليس
ب دائما وقد كان لا شيء من ج ب بالفعل بحكم اللادوام ويلزمه كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود
الموضوع هذا خلف وان كانت جزئية فالخاصتان ينعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما بعض ج ب ما دام ج لا دائما وجب ان يصدق بعض ما ليس ب ليس هو ج
ما دام ليس ب لا دائما لانا نعرض الموضوع وهو ج د فد ليس ب بالفعل للادوام المأخوذ
ب السابقة له وليس ج ما دام ليس ب والا لكان ج حين هو ليس ب فليس ب حين هو ج
وقد كان ب ما دام ج هف ولا شك انه ج بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس ب ليس هو ج ما دام
ليس ب لا دائما وهو المطلوب واما البواقي فلا ينعكس لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس
بانسان بالضرورة المطلقة وبعض القمر هو ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسيهما
ومتى لم ينعكس لم ينعكس شيء منها لما عرفت في العكس المستوي واما السوالب كلية كانت
او جزئية فلا ينعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من عين الموضوع وينعكس الخاصتان
حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائما
نفرض الموضوع د فد ليس ب بالفعل وج في بعض اوقات ليس ب بالفعل وج في بعض

اوقات ليس

١١

اوقات ليس ب لانه ليس ب في بعض اوقات ليس ب ج فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض
احيان ليس ب وهو المدعى واما الوقتيتان والوجوديتان فينعكس مطلقة عامة
لانه اذا صدق لا شيء من ج ب باحدى هذه الجهات نفرض الموضوع د فهو ليس
ب بالفعل وج بالفعل فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل فهو المطلوب وهكذا تبين
عكوس جزئياتها واما البواقي السوالب والشرطية موجبة كانت
او سالبة ففيه معلومة الانعكاس لعدم الظفر بالبرهان **البحث**
الرابع في لوازم الشرطيات اما المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة
مانعة الجمع من عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض الملزوم وعين
التالي متعاكسين عليها والا لبطل اللزوم والانفصال والمنفصلة الحقيقية يستلزم
اربع متصلات مقدم اثنتين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الآخر ومقدم
الاخريين نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الآخر وكل واحدة من غير الحقيقية
يستلزم الاخرى مركبة من نقيض الجزئين **المقالة الثالثة** في القياس
ومنها خمسة فصول الفصل الاول في تعريف القياس واقسامه القياس
قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر وهو استثنائي
ان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل كقولنا ان كان الجسم متحيزا حملا
لكنه جسم ينتج انه متحيز وهو بعينه مذكور فيه بالفعل ولو قلنا لكنه ليس بمتحيز
ينتج انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقتراني ان لم يكن كذلك كقولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث وليس هو ولا نقيضه مذكورا
فيه بالفعل وهو موضوع المطلوب فيه يسمى اصغر ومحموله اكبر والقضية التي جعلت

جزء القياس يسمى مقدمة والمقدمة التي فيها الاصغر الصغرى والتي فيها الاكبر الكبرى
والمكرر بينهما حدا اوسط واقتران الصغرى بالكبرى يسمى قرينة وضربا والهيئة
الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الحدين الاخيرين يسمى شكلا وهو
اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل
الاول وان كان محمولا فيهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو
الشكل الثالث وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل
الرابع اما الشكل الاول فشرطه ايجاب الصغرى والا لم يندرج الاصغر تحت
الاوسط وكلية الكبرى والا لاحتمل ان يكون البعض المحكوم عليه بالاكبر غير البعض
المحكوم به على الاصغر وضروبه الناتجة اربعة الاول من موجبتين كليتين ينتج
موجبة كلية كقولنا كل ج ب وكل ب ا فكل ج ا الثاني من كليتين و
الصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج
ب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض
ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا
ونتائج هذا الشكل بينة بذاتها واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه
بالكيف وكلية الكبرى والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق
القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى ولا ينتج الا السالبة
وضروبه الناتجة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة
كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة

الى الكبرى

الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الاول الثاني من كليتين والكبرى
موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف و
بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس بعض ج ا بالخلف
وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية د فكل د ب ولا شيء من ا ب
فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة
جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب
وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف لا غير واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى
والا لحصل الاختلاف وكلية احدى مقدمتيه والا لكان البعض المحكوم عليه بالاصغر
غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب التعدي وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين
كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو ضم
نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى
الثاني من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا
فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج
موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الصغرى
وبفرض موضوع الجزئية د فكل د ب وكل ب ا فكل د ا ثم نقول كل د ج وكل د ا
فبعض ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى و
الافتراض الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا

فبعض ج ا بالخلف وبعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض السادس من
موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض
ب ليس ا فبعض ج ليس ا بالخلف والافتراض ان كانت سالبة مركبة واما الشكل
الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما
بالكيف مع كلية احديهما والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه
الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج ب وكل
ا ب فبعض ج ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى جزئية
ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض ج ا لما مر الثالث من
كليتين والصغرى سالبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من ج ا لما مر
الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب
فبعض ج ليس ا بعكس المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا
لما مر ايضا السادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد الى الثاني
السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج
وبعض ا ليس ب فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن من سالبة كلية
صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض
ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول
بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى احدى المقدمتين لينتج ما ينعكس الى نقيض الاخرى

والثاني

والثاني والخامس بالافتراض ولنبين ذلك في الثاني ليقاس عليه الخامس ولنكن البعض
الذي هو ا د فكل د ا وكل د ب فنقول كل د ج وكل د ب فبعض ج د وكل
د ا فبعض ج ا وهو المطلوب والمتقدمون حصروا الضروب الناتجة في الخمسة الاول
وذكروا لعدم انتاج الثلاثة الاخيرة الاختلاف في القياس من بسيطتين ولمن
يشترط كون السالبة فيهما من احدى الخاصتين فسقط ما ذكروه من الاختلاف

الفصل الثاني في المختلطات اما الشكل الاول فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى
والنتيجة فيه كالكبرى ان كانت غير المشروطتين والعرفيتين والا فكالصغرى محذوفا
عنها قيد اللاضرورة واللادوام والضرورة المخصوصة بالصغرى ان كانت احدى
العامتين وبعدم اللادوام اليها ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الثاني
فشرطه بحسب الجهة امران احدهما الدوام على الصغرى او كون الكبرى من القضايا
المنعكسة السوالب والثاني ان لا يستعمل الممكنة الا مع الضرورية المطلقة او
مع الكبريين المشروطتين والنتيجة دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه
والا فكالصغرى محذوفا عنها اللادوام واللاضرورة والضرورة ان كانت
واما الشكل الثالث فشرطه بحسب الجهة فعلية الصغرى والنتيجة كالكبرى ان كانت غير
الاربع والا فعكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام ان كانت الكبرى احدى العامتين
ومضموما اليها اللادوام ان كانت احدى الخاصتين واما الشكل الرابع فشرط انتاجه
بحسب الجهة امور خمسة الاول كون القياس فيه من الفعليات الثاني انعكاس
السالبة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على الصغرى في الضرب الثالث
او العرفي العام على الكبرى والرابع كون الكبرى في السادس من المنعكسة السوالب

لخامس كون الصغرى في الثامن احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق عليه العرفي العام فالنتيجة
في الضربين الاولين عكس الصغرى ان صدق الدوام عليها او القياس من الست المنعكسة السوالب
والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه
والا فعكس الصغرى وفي الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى
محذوفا عنه الدوام وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الثالث
بعد عكس الكبرى وفي الثامن كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب

الفصل الثالث في الاقترا... نيات

الكلية من الشرطيات وهي خمسة اقسام الاول ما يتركب من المتصلات والمطبوع منه ما
كانت الشركة في جزء تام من المقدمتين وسعد الاشكال الاربعة لانه ان كان تاليا في
الصغرى مقدما في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني وان
كان مقدما فيهما فهو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى وتاليا في الكبرى فهو
الشكل الرابع وشرائط الانتاج وعدد الضروب والنتيجة في الكمية والكيفية في كل
شكل كما في الحمليات من غير فرق مثال الضرب الاول في الشكل الاول كلما كان اب
فجد وكلما كان جد فهوز ينتج كلما كان اب فهوز القسم الثاني ما يتركب من المنفصلات
والمطبوع منه ما كانت الشركة في جزء غير تام من المقدمتين كقولنا اما كل اب او كل جد
واما كل ده او كل وز ينتج اما كل اب او كل جه او كل وز لامتناع خلو الواقع عن
مقدمتي التاليف وعن احد الامرين وسعد الاشكال الاربعة فيه والشرائط
المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين المتشاركين القسم الثالث ما يتركب
من الحملية والمتصلة والمطبوع منه ما كانت الحملية كبرى والشركة مع تالي المتصلة
ونتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التاليف بين التالي والحملية كقولنا

كلما كان اب

١٤

كلما كان اب فكل جد وكل ده ينتج كلما كان اب فكل جه وسعد فيه الاشكال الاربعة و
الشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا وبين التالي والحملية القسم الرابع
ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون الحمليات بعدد اجزاء
الانفصال يشارك كل واحدة منها واحدا من اجزاء الانفصال اما ايجاد التاليفات
في النتيجة كقولنا كل جد لعا ب ولا د ولا ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط لصدق
احدى اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التاليفات في النتيجة كقولنا كل ج
اما ب واما د واما ه وكل ب ح وكل د ه وكل ه ز ينتج كل ج لح واما ط واما ز كلام
الثاني ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولتكن الحملية واحدة والمنفصلة
ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل ا ط او كل ح ب وكل ب ه ينتج اما كل
ا ط او كل ح ه لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التاليف وعن الجزء الغير المشارك القسم
الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين او غير
تام منهما وكيف كان فالمطبوع منه ما يكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى
مثال الاول قولنا كلما كان اب فجد ود دائما اما جد او ه ز مانعة الجمع ينتج دائما
اما ان يكون اب او ه ز مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائما
او في الحملية امتناعه اما مع الملزوم دائما او في الحملية ومانعة الخلو ينتج قد يكون اذا
لم يكن اب فهز لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاما كليا واستلزام ذلك
المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان اب فكل ج د ودائما اما كل ده او وز
مانعة الخلو كلما كان اب فاما كل ج ه او وز والاستقصاء في هذه الاقسام الى الر سائل
التي علمنا في المنطق

الفصل الرابع في القياس الاستثنائي

وهو مركب

من المقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيها او رفعه ليلزم وضع الآخر
او رفعه وشرط انتاجه ايجاب الشرطية ولزوميتها وكليتها او كلية الوضع والرفع ان
لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع والرفع والشرطية الموضوعة
فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي
ينتج نقيض المقدم والا لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي
اعم من المقدم وان كانت منفصلة فان كانت حقيقية فاستثناء عين اي جزء
كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة
الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج القسم الاول فقط لامتناع الاجتماع دون الخلو وان
كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع الخلو دون الجمع الفصل
الخامس في لواحق القياس وهي اربعة الاول القياس المركب وهو تركيب مقدمات
ينتج بعضها نتيجة يلزم منها ومن مقدمة اخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب
واما موصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل
ج ا ثم كل ج ا وكل ا ه فكل ج ه واما مفصول النتائج كقولنا كل ج ب وكل ب د
وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه الثاني قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال نقيضه
كقولنا لو لم يصدق ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على انها مقدمة صادقة ينتج
ليس لو كذب كل ج ب لكان كل ج ا لكنه ليس كل ج ا على انه امر محال ينتج ليس كل ج ب
وهو المطلوب الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع كذلك
وهو لا يفيد اليقين لاحتمال ان لا يكون الكل بهذه المثابة كالتمساح الرابع التمثيل

وهو اثبات

١٥

وهو اثبات حكم واحد في جزئي واحد لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما كقولهم
العالم مؤلف فهو حادث كالبيت واثبتوا علية المعنى المشترك بالدوران او
بالتقسيم الغير المردد بين النفي والاثبات كقولهم علة الحدوث اما التاليف او كذا
وكذا والاخيران باطلان بالتخلف فتعين الاول وهو ضعيف اما الدوران
فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط المساوية مدار معها مع انها ليست بعلة واما التقسيم
فالظهور بجواز علية غير المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه لا يلزم
عليته في المقيس لجواز ان يكون خصوصية المقيس عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيس
مانعة منها واما الخاتمة فمباحث الاول في مواد الاقيسة وهي يقينيات
وغير يقينيات اما اليقينيات فستة اوليات وهي قضايا يتصور طرفيها كاف
في الجزم بالنسبة بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي قضايا يحكم
بقوى ظاهرة او باطنة كالحكم بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا ومجربات
وهي قضايا يحكم بها لمشاهدات متكررة مفيدة لليقين كالحكم بان شرب السقمونيا موجب
للاسهال وحدسيات وهي قضايا يحكم بها بحدس قوي من النفس مفيد للعلم كالحكم
بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب
ومتواترات وهي قضايا يحكم بها لكثرة المشاهدات بعد العلم بعدم امتناعها
والامن من التواطؤ عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد ولا ينحصر مبلغ الشهادات في
عدد بل اليقين هو القاضي بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر
ليس بحجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي التي يحكم بها بواسطة لا تغيب
عن الذهن عند تصور حدودها كالحكم بان الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين

والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لمي وهو الذي الحد الاوسط
فيه علة للذهن والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم
فهذا محموم واما انيٌّ وهو الذي يكون الحد الاوسط علة للنسبة في الذهن فقط كقولنا
هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط واما غير اليقينيات فمنه
مشهورات وهي قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس بها لمصلحة عامة او رقة
او حمية او انفعالات من عادات وشرائع وآداب والفرق بينها وبين
الاوليات ان الانسان لو خلى نفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم
بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسنٌ وكشف العورة
مذموم ومراعاة الضعفاء محموده ومن هذه ما يكون صادقاً وما يكون
كاذبا ولكل قوم مشهورات ولاهل كل صناعة بحسبها ومسلمات وهي قضايا
سلم من الخصم مبنى عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه والقياس
المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض منه اقناع القاصر عن درك البرهان
والزام الخصم ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه اما لامر سماوي او
لمزيد عقل ودين كالماخوذات من العلم والزهد ومظنونات وهي قضايا
يحكم بها اتباعاً للظن كقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس
المؤلف من هذين يسمى خطابه والغرض منه ترغيب السامع فيما ينفعه من تهذيب
الاخلاق وامر الدين ومخيلات وهي قضايا اذا اوردت على النفس
اثرت فيها اثرا عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة
والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه

انتقال النفس

انتقال النفس بالترغيب والتنفير ويروجه الوزن والصوت الطيب ووهميات
وهي قضايا كاذبة يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا موجود مشار اليه
وبراء العالم فضاءٌ لا يتناهى ولولا دفع العقل والشرع لكانت من الاوليات
ويعرف كذب الوهم بموافقته العقل في مقدمات القياس الناتج لنقيض حكمه و
انكاره نتيجته عند الوصول للنتيجة والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه افحام
الخصم وتغليطه والمغالطة قياس فسد صورته بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط
معتبر بحسب الكمية او الكيفية او الجهة او مادية بان يكون المقدمة والمطلوب شيئا
واحدا لكن الالفاظ مترادفة كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان
ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا لصورة الفرس
المنقوش على الحائط فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة او من جهة
المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا كل انسان وفرس
فهو انسان وكل انسان وفرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية
مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس ينتج ان الانسان جنس
واخذ الامور الذهنية مكان العينية وبالعكس فعليك بمراعاة ذلك لئلا
يقع فيه الغلط والمستعمل للمغالطة سوفسطائي ان قابل بها الحكيم ومشاغبي
ان قابل بها الجدلي **البحث الثاني** في اجزاء العلوم وهو موضوعات
وقد عرفتها ومبادٍ وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية
والمقدمات الغير البينة في نفسها الماخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا ان نصل
من كل نقطة الى نقطة خطا مستقيما وان نعمل بأي بعد وعلى كل نقطة شئنا دائرة والمقدمات
البينة

بنفسها كقولنا المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية ومسائل وهي القضايا
التي يطلب بالبرهانية محمولاتها الى موضوعاتها قد يكون موضوع العلم كقولنا
كل مقدار اما مشارك لاجزاء او مباين وقد يكون مع عرض ذاتي كقولنا
كل مقدار وسط في النسبة فمربعه ما يحيط به الطرفان وقد يكون نوعه كقولنا
كل خط يمكن تنصيفه وقد يكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل خط قام
على خط فان زاويتا جنبيه اما قايمتان او متساويان لهما وقد يكون عرضاً
ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه
قايمتين واما محمولاتها فخارجة عن
موضوعاتها لامتناع ان يكون
جزء الشيء مطلوبا ولكن
هذا اخر الكتاب
في هذه الرسالة
والله اعلم
بالصواب

فرغ العبد الضعيف من تحريره
وتنميقه يوم الجمعة وقت
العصر من اواخر شعبان
سنة ستة وسبعين وثمانمائة
من الهجرة النبوية على
صاحبها افضل الصلاة والسلام
والصحابه والتابعين لهم باحسان
ابراهيم بن عوض من ناحية
مرزيفون غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين امين يا رب العالمين

بيت

اشتياقي بقرب حضرتكم
شرح لا يتم بالقلم

سلام عليكم والعشق حالا
لقد بلغت الاشتياق حد كمالا

الاثمار

الوفر دعوات وصنوف تحيات بعدد اوراق الاشجار وازهار الاثمار والاعطار وقطرات الامطار
بالحق والجهاد في اثناء الليل واطراف النهار معروض خدمت اوالدركم بو محب مخلص دعاكو يلمي وتعلقات
ظر عدن بشانه استعلام خاطر انور وعاطر از هر طالع ولامع الورسه لكالة جدده ساع وسلامت دعاء
دولتة وثناء عزته شغل ايلالر لكن امير واهب العطايا دن في الليل اذا ادبر والصبح اذا اسفر الدركم
اشرف اوقاتنده والطف ساعتنده مشاهده ديدار بالخير والامان ميسر ومقدر ايده

ويزاد على الوصال برحمته بنبيه المخلص مرشد

سرنامه

حبيب دو جهانى ولبيب دو حلى شيخ اصحاب جامع جميع الاطاف والاداب للمتقين
عن النعوت والالقاب اعني غب الادعية الوافرة والاثنية المتكاثرة

سرنامه

غب عرض الادعية التي لا يتقاصر اعدادها والاثنية التي لا يتناهى امدادها الى حضرتكم العالية
اعني فلان زاد الله عليه القصور والوصول بحق محمد انزل له الفرقان

الوصف ما قام بالوصف
الخاص ما لا يكون لغيره

الصفة ما قام بالموصوف
والعام ما يكون له ولغيره

الجوهر ما قام بنفسه
التسلسل ترتيب امور غير متناهية

الجسم ما له ابعاد ثلثة

الاستدلال انتقال الذهن
من الاثر الى المؤثر

العرض ما لم يقم بنفسه
التدرج وقوع شئ في زمان بعد زمان

صح عند الناس اني عاشق
غير ان لم يعرفوا عشقي لمن

العشق نار في القلب يحرق ما سوى المحبوب

اوسط اكر حمل يافت در بر صغرى بيار
وضع بكبرى كرفت شكل نخستين شمار
حمل بهر دو دوم وضع بهر دو سيم
عكس نخستين او چارم اشكال دار

صاحبه ومالكه اضعف عباد الله
ابراهيم بن عوض عفى عنهما الرحيم

الوصف

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الفقير عبد المجيد بن نعمان رزقهما الله تعالى توفيقا فايدا
الى الجنان بعد الحمد لله المحمود على نواله والصلوة على
افضل رسله محمد واله هذه رسالة حاوية للطايف
السنية في شرح ديباجة الشمسية لقطب الملة والدين
تغمده الله برضوانه يوم الدين امليتها لاشارة تبلجت
من جانب خلص الاصحاب مستعينا بمفيض الخير وملهم الصواب
قال ان ابهى درر الى قوله باجمل التحيات اقول ابهى اسم ان
وهو افعل التفضيل من البهاء وهو الحسن الفايق ومضاف
الى درر وهو جمع در تنظم بجمع من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته
والبنان اطراف الاصابع والبيان يطلق على اظهار
الشيء وعلى ما به الاظهار وكذلك التبيان الا ان البيان
اظهار بغير حجة والتبيان اظهار بحجة والمراد ههنا الاظهار اي
اخراج الشيء عن حيز الاشكال الى حيز التجلي والمراد بالدرر
ههنا الكلام الحسن وبنظمها التعبير عنه بنطق فصيح وبنان
البيان ما يكمل به الشيء كما ان بنان الرجل بها يكمل الرجل
والباء في البنان للسببية وازهر اي اشرف من ازهر الشجر
اذا اظهر نورة بفتح النون وزهر بفتح الهاء وسكونها النور

الرسالة ح
الشارح الفاضل ح
وهو استعارة
بمعنى ح
والانكشاف ح والظهور
اي الشكوفه

وجه

١٩

وجه ازهار رداء اذا عبير تنشر تنشر والنشر خلاف النظم اي التفريق
والاردان جمع ردن بضم وهو اصل الكم يقال قميص واسع
الردن واردنت القميص وردنته ترديناً اذا جعلت له
ردناً والاذهان جمع ذهن وهو جوهر مجرد عن المادة
في ذاته متعلق بها تعلق التدبير والتصرف والمراد بالذهن
ههنا ما نسج للخاطر من الاسرار وبالاردان ههنا محل صورة الاشياء
في الذهن حمد خبر ان وهو مضاف الى مبدع الابداع ايجاد الشيء
بدون سبق مادة ومدة بخلاف الاختراع فانه خلاف الاول
ان المراد ايجاد شيء لا على مثال وكذا الاختراع الا ان الابداع
يناسب الحكمة والاختراع يناسب القدرة والموجود الكاين
الثابت في الخارج او في الذهن والمراد بانطاقه بايات
وجوب وجوده جعل الموجودات بحيث يدل على انه تعالى
واجب الوجود يقال نطقت الحال والحال ناطقة اي دلت
ودالة والايات العلامات والدلايل ووجوب الوجود
عبارة عن قدمه وعدم مسبوقيته بالعدم وشكر معطوف على
حمد والمنعم معطي النعم والافضال جمع فضل والجود صفة هي مبداء
افادة ما ينبغي لمن ينبغي لا لعوض ولا لغرض والمراد باغراق
المخلوقات جعلها بحيث يكون محاطا للفضل والجود فاينما
ينظر يرى فيه جود الله وفضله واينما يتوجه يجد كلاهما فيه وانما
قدم

الزاد ح
الاختراع ح
انطق اي اظهر الموجودات ح
والدلالة
ودلالة
اغرق المخلوقات في بحار افضاله وجوده ح

الحمد على الشكر لما قال عم الحمد رأس كل شكر فمن لم يحمد الله لم
يشكره فان قلت الشكر اشرف من الحمد لانه يكون باللسان
والجنان والاركان والحمد مخصوص باللسان ومحل القلب افضل لقوله
عم الاعمال بالنيات قلت شرف الحمد لكمال دلالته على المقصود
بلا قصور فليتأمل واعلم ان حمد خبر ان المصرح به وشكر خبر ان
المقدرة في قوله وازهر على طريقة اللف والنشر المرتب هذا اخذ
رعاية جانب المعنى لا للفظ وانما قال للحمد ابهى درر وللشكر
ازهر زهر لانه لما كان المراد بالدرر الكلام الحسن الملفوظ
المنظوم والحمد لا يكون الا باللسان فيناسبه ولما كان احسن
موارد الشكر هو القلب والمراد بالزهر ما فسح للخاطر ناسب
ان يقال انه ازهر زهر تلألأ اي تنور يقال تلألأ لألأ البرق
اذا لمع النور كيفية تدركها الباصرة اولا وبواسطتها ساير
المبصرات والظلم جمع ظلمة وهو عدم النور عما من شأنه ان يكون
منيرا والمراد بالحكمة ههنا كون الحي بحيث يصدر عنه الافعال
المترتبة المتقنة الجامعة لكل ما يحتاج اليه الباهرة الغالبة يقال
ابهر القمر اذا اضاء حتى غلب نوره نور الكواكب واستنار اي
كان نيرا منيرا مضيئا على صفحات الايام جوانبها والمراد بها ههنا
الازمنة الثلثة الآثار العلامات والامارات سلطنة
عظمة القاهرة الغالبة لا يغلب نخمده اي المبدع اولانا اي

اعطانا

اي اعطانا من الآلاء جمع الى بفتح الهمزة وكسرها هي النعمة الظاهرة والنعماء
بفتح النون هي النعمة الباطنة وانما حمد على الآلاء وشكر على النعماء
لان مورد الحمد اعني اللسان نعمة ظاهرة واشرف موارد الشكر اعني
القلب نعمة باطنة فرعي المناسبة على ما لا يخفى ازهرت اي اضاءت
واشرقت الرياض جمع روضة وهو المعروف اترعت اي ملأت
الحياض جمع حوض ونسئله اي نطلب منه على وجه الخشوع ان يعيض علينا
فعل فاعل دايم الفضل لا يكون فعله لغرض ولا لعوض الزلال الماء
الزلال العذب الهداية خلق الاهتداء وهو وجدان ما يوصل
الى المطلوب التوفيق جعل الاسباب موافقة للمسببات للعروج اي
الصعود والمعارج جمع معرج وهو المصعد وان يخصص معطوف
على ان يعيض الصلوة التعظيم المنتجب المختار الجيد من الشيء وآله
منصوب معطوف على رسوله باكمل الصلوة واكمل التحية متعلقان بقوله
بان يخصص هذا فافهم قال وأما بعد اما قولوا وخدمته اولا فقد طال
اي تحقق طول الالحاح وهو الافراط في الطلب المشتغلين اي
المشتغلين في العلم المترددين اي بين الجائيين والذاهبين
ان انتهاج منصوب المحل على انه مفعول الالحاح الشمسية
اي المصنفة لاجل شمس الملة والدين وهو حكم كلي ينطبق
على جميع جزئياته ليعرف احكامها منه كقولنا كل سالبة كلية
تنعكس كنفسها علما منهم علما منهم مفعول له لطال يعني طال
الحاحهم

على تعليمهم بان مقصودهم العريف الماهر وهى كناية عن كون الشارح عريفا
اى فاضلا عالما مبالغة عريف بمعنى عارف ماهر استاذا او
حديا ارصدنا استمطر واطلبوا المطر بهم الصبت والمراد بالاستمطار
الاستفادة و بالسحاب العالم الكامل استولى اى اخر
المراد بالامور املاء الشرح البالى الغلب استولها غلب سلطانه
حكمه اى مانع عظيم واختلال حال توسط برمانه حجة البالغة
المطل والمهل والتسويف لتاخير جثا ورغبة و فى بعض النسخ
خبا تشويقا اى شوقا مدا نحالا يقال استنفت الرحل
بحاجة اذا قضيتها فالاسعاف قضاء للحاجة افترحوا طلبوا
على وجه المبالغة يقال وجبت الشىء اذا حيل فى جهته الركاب
جمع ركب بمعنى مركب النظر برادف الفكر واضافة الركاب
الى النظر من قبيل اضافة خاتم فضة سجت اى جذبت ثم
مددت المطارف الاردية الموبنة لها اعلام المسالك
الطريق بوى تهيات وجذبت اذيالى الى الوسط لا تسلك
سالك ولا يليها الغرايد جمع فريدة وهى اللؤلؤ الكبير الذى
لا نظير له وناظم اللالى علق وفاعله الشرح اللالى جمع اللؤلؤ
والمعاقد جمع معقد وهو الخيط الذى ينظم فيه اللؤلؤ الابحاث
انواع النزاع والمباحث فجالها النكتة مسئلة لطيفة
اخرجت بدقة نظروا معان فكر من نكت رمحه فى الارض

اذا فرّ به فيها حتى اثر فيها وسميت المسئلة الدقيقة نكتة لتاثير الخواطر
فى استنباطها كلها فاعل خلت الرسالة الشمسية والضمير فى عنه عايد
الى ما ومن الابحاث بيان له متقدم عليه العبارة مصدر بمعنى
المفعول اى المعبر به عن الشىء رايقة عجيبة بديعة تسابق
معانيها الاذهان فاعل تسابق الاذهان معنى يطلب كل
من الاذهان ان يكون سابقا فى الوصول الى معانيها ومعانيها
بان يكون تسابق المعانى كناية عن وضوحها وانجلائها بحيث
كانه يطلب كل واحد منها ان ينجلى اولا وينكشف التقرير
التعبير عن المعانى شايقة مشوقة استماعها منصوب
بمفعول يعجب والاذان جمع اذن فاعل وخدمت به الى
قوله لما اشتق منه سيما اسمه العالى مفعول خدمت مضاف
الى حضرت وهى مضاف الى من خص اى جعله مخصوصا بالنفس
القدسية هى التى لها ملكة استحصال جميع ما يمكن للنوع موقعة
او قريبا من ذلك الرياسية الكون ريشا الاسنة
بضم الهمزة وكسرها وجعله معطوف على خصه فاعل تتصاعد
مراتب الدنيا وهو الحظ العاجل والدين عند اهل الاسلام
يعنى صارت مراتب الدنيا والدين تابعة لمرتبته تتصاعد
بتصاعدها وتنطاطىء وينخفض دون تحت سرادقات جمع سرادق

وهو معرب سرابرده و رقاب جمع رقبة فاعل تطأطأ الدستور
الوزير الكبير الذي يرجع في احوال الناس الى ما يرسمه الاعاظم
جمع عظيم سباق مبالغة سابق اي سبق للغايات من ساير
الملوك في نصب رايات وهي جمع راية وهي العلم وافتتاحه
العدل جعله منيرا صافيا عن كدورات الظلم الناظور مبالغة
الناظر الذي ينظر ديوان الوزراء وهو صاحب الدفتر
او مبالغة منظور اي الذي ينظر الوزراء اليه مترقبين لما
يأمر يعين اعيان الامارة اي مختار اشرف الامراء والغراء
تانيث اغر وهو الفرس الذي يكون في جبهته بياض قدر
الدرهم والغرة هي البياض اللوايح جمع لايح بمعنى الظاهرة
الفايح الذي يفوح رايحة الروايح جمع رايحة السرمدية
الازلية الابدية ممهد باسط على وجه التقدير الرباني
المنسوب الى الرب الالف والنون للتاكيد موشح محكم
والمباني جمع مبنى العنان بالفتح السحاب الاقبال توجه السعادة
التالي اي القاري مثقل ملجاء معتمد الراشد شرا الله لقبه
من عنده شرحاً لانه شرفت دين الهدى شيمه ان الامارة
باهت اي به نسبت والحمد لما اشتق منه سمه التلقيب
اخذ اللقب للرجل الهدى الهداية والمراد بدين الهدى
دين الاسلام الشيم الاخلاق الحسنة الامارة بالكسر كون

الرجل اميرا باهت حسنت حمد اي كان محمود اسمه اي اسمه
فاعل لقب هو الله تعالى والضمير مفعول الاول عايد الى شرف الخلق
شرفا مفعوله الثاني والجار والمجرور متعلق بلقب
والضمير في لانه للشان دين الهدى مفعول شرفت وشيمه
فاعله والضمير في به راجع الى الممدوح الحمد فاعل نسبت
هي الامارة والجار والمجرور الاخير به متعلق بقوله نسبت
والحمد منصوب معطوف على الامارة وحمد جواب لما
مقدم عليه وسمه فاعله المشتق وضمير منه عايد الى الحمد
يعني ان الله تعالى لقبه بشرف الخلق والدين لا بالاخلاق
الحسنة شرفت دين الاسلام وانما اسند التلقيب
الى الله تعالى مع ان الملقبين هم العباد لان الله تعالى لما
اخطر بنفوس العباد ان يلقبوه به فكانه تعالى يقصد لقبه به
كما قيل الالقاب تنزل من السماء واما المراد من قوله ولا
ولا تنابزوا بالالقاب فالالقاب القبيحة وان الامارة
كانت حسنة لانها نسبت به اما النسبة من جهة المعنى لانه كان اميرا
او ملكا واما من جهة اللفظ فلان اسمه احمد والامارة
نسبت اليه في اللفظ فان الحمد صار محمودا مقبولا لان
اسمه اشتق منه اي الحمد فان احمد مشتق
من الحمد ولا يخفى ما من له علاقة بشكر وحسن هذا و

ولطافة فافهم لا زال اعلام العدل لتوله ازمة

التخقيق وقبية العلم مرفوع معطوف على اعلام العدل وكذلك اباديه واعاديه غالبة اى كثيرة الثمر واياديه اى نعمائه فايضة شايعة كثيرة واعاديه جمع عدو عائضة قليل مناقضة الفواضل المزايا بالمتعدية منفعتها الى الغير بخلاف الفضايل متوالية اى متعاقبة بحيث لا يتخلل بينهما لنفعها عدم بمراتب الكمال مفعول لرفع وكذا مناصب الاجلال مفعول نصب خفض وضع جلب جذب بضايع العلوم

مفعول جلب جمع بضاعة من كل مرمى سحيق المرمى موضع الرمى السحيق البعيد تلقاء جهة مدين وهو قرية شعيب عم من مدن بالمكان اذا قام به مطايا جمع مطية وهي المركب الامالي جمع امل بالتحريك فج الطريق العميق ما له عمق كثير والمراد بالطريق الطويل اللهم الميم فيه بدل من حرف النداء عند البصريين كما هو الحق وعند الكوفيين اصله اله ضم اليها ام يريد يا اله امنا بخير فكثرت في الكلام حتى اختلطت بالجر فحذفت همزة امنا ونا بالخير استخفافا فبقي اللهم وفيه نظر لان الارتكاب على وجه بعيد من الصواب مع ان الاصل عدم الحذف ولانه لو كان كذلك لقيل

في الدعاء

في الدعاء اللهم واغفر لنا بالعطف ع امنا مع انه لبيك كذلك ايد فعل فاعل ومفعوله ايده اى اجعل دايم الوجود اى الابد فخلده امر من الخلود امين من اسماء الافعال اى استجب مبهجة اى روحه فان هذا اى امين وان وقع اى الترجح فهو اى كونه واقعا خير القبول والتيه اسأل دون غيره قدم المسند لافادة التخصيص ان يوفقني

مفعول ثان لاسأل للصدق و الصواب مطابقة الحكم كما في الواقع ويجنبني اى يخلصني المظال الفحش كذا في الديوان والمراد الكلام الغير الحسن الازمة جمع زمام وهو المقصود بهو شرحه الرسالة

في انهاء قوافل الدعوات وارسال رواحل التحيات جناب عاليه لا زال عاليا

تحفت براو عزيزي كرامي واو شهزاد

وحجب الاخلاق المخصوص بعون عناية الملك الخلاق

۲٤۰

تصورات قطبدن

اعدل قضاة المسلمين واكمل علماء البارعين ينبوع الفضل واليقين
وارث الانبياء والمرسلين المخصوص بعون عناية رب العالمين ۲

غب ابلاغ ابلغ التحية المعطرة بعطر المودة والاخلاص
واثار اهداء اصناف الثنية المنورة بنور المحبة والاختصاص
بعد تقبيل البر والدعا وارسال سنوح المحبة والثناء
لاجانب الخطير من الداعي المذي معروض فقير بودر كه اكر
لطف او لنوب علما بالدين القديم وموجبا الخلق الكريم
يوجب بي ربا وهو اشواه من امر طرفندن ۲

بسم
افتخار الاخولين وظلامه الطلاب

السلام الصافي بصفاء القلب والاخلاص والتحية الابدية
بنور المحبة والاختصاص الى حضرتكم اعني مولانا
ابواب سعادت وانوار سياده تنحفظ اوندكارم ومعوان ايام
دونذ كائم عطوف القلوب بكامل العفاء وصاحب النعم
الفواد المخنص بعناية رب العباد اعني.

بلادر عزيز كرامي واف الاشفاق
ومحبوب الخلاق المخصوص
بمزيد عناية الملك الخلاق ۲

كوزه يا المداويه

٢٥

معا

عاج اكر بهر كشتم اكر منبور و مقلوبيش از نسيم بيست
كه جون ي جار د

نام حرف نا مسعد بك سبيت

. غريبي جو ر وليه دن بكم انجيد در لرمش

جالك حيحون ثنا نا كلامي بغير واقع دي

تن دارشم بعلم دفتر مطلق
انشم سم قهرم زاهري زلبسق
هر كو صمر در لولو لو ر فر د
كو بند ز فوق تث حي كا حق

بسم الله رحمن . . . تو و كرف

فان قيل ان اريد بالمبادي ... المبادي
قلنا لان المبادي ما يتوقف عليه الشروع
والمقدمة ما يتوقف عليه الشروع
فالمبادي ... بالنظر والتعليم والغرض ... ما هو ... عن ...

قوله نتن ماهية المنطق وفيه نظر لانه قال ...
... ماهية المنطق ومنابا وسيبلغ الا ...
تعريف الشي برسمه لم يتبين تعريفنا ماهيته
... على المصلى ان نقول انه المنطق ...
المنطق ... موضع ماهية المنطق ... اوان
... حداما ... موضوع و رسمها الجواب
... المصنف ... ماهية المنطق ...
... ان قوله المصنف ... تعريف ... تصور
المضاف بحذوف ... الاشكال ...
ماهية المنطق ... تعريف ماهية
... يكون تقديره في تعريف ... رسم ...
وهو اعم من الحد والرسم

لان المقدمة عبارة عن طائفة الامور الثلثة واذا كذلك كان تقديرها اما
المقدمة في المقدمة فيكون الظرف والمظروف شيا واحدا فا يجوب عنه
ان يقال لا نم لزوم ذلك لان المقدمة من حيث الظاهر عام لانها يطلق
على اشيا كثيرة اما بحيث الخارج محصورة في طائفة الثلثة فهو الكلي في
جزئياته كقولنا الحيوان متحقق في الانسان والفرس جزئيا وهو جايز
لا الكل في اجزائه كقولنا زيد متحقق في نفسه ورأسه اعينه والامور الثلثة
خاصة في جزئياته نظرا الى الظاهر او القول المضاف محذوف تقديره اما
المقدمة في بيان ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه موضوعه ...

القائل ان يقول ان ما يجب بقيد
دخول المقدمة في المنطق وقوله
اما ان يتوقف الشروع فيه عليه بعد
الخروج فيلزم ان يكون المقدمة
داخلا وخارجا والجواب عنه ان المضاف
محذوف او نقول الامن قبل الاستلزام

ولم يقل فالصواب او فالحق لان الوجه الاول
يلزم منه التصور برسمه وبل ان التصور
بوجه ما اعم من التصور برسمه والعام لا
يتحقق الا في ضمن الخاص فلهذا قال فالاولى كما

ویرمه مه خیالی لب خدک دلی جایه — بر لعل ادبن کوزمسنی ابله ابار — آتیله اویه

٢٦

دعاء توبه

الهی یا سیدی ومولای تبت الیک ورجعت الیک
من ذنب الاذن ومن ذنب العین ومن ذنب اللسان
ومن ذنب الید ومن ذنب القلب ومن ذنب البطن
ومن ذنب الفرج ومن ذنب الرجل ومن ذنب جمیع الاعضاء
الهی سیدی ومولای تبت الیک ورجعت الیک
من جمیع الذنوب والخطایا برحمتک یا ارحم الراحمین

غزل حدنک رخنک چکنه دلشد جان دل
کردم که آزرده قان اولوب سینه ده پنهان ایلدم
چشمون کرد ای کزلرمک یاشنی روان اول
قاتلی بو بیردگل لرلری قان اول

ویرمه مه خیالی لب خدک دلی جایه
بر لعل اوبن کوزمسنی ابله اویغز

حکسو رحولی نه معدد

حاشا که من بموسم گل ترک می کنم
من لاف عشق می زنم انکار کی کنم

انسان حیوان
لا انسان لا حیوان

قوله ورسمه علی مقدمه وفیه نظر لانه یلزم
ان یکون الشیء معدا بالنفع والجواب عنه ان
المقدمة عین التقدم والتعدم لازم او تقول
نحو تقدم الشیء بنفسه ادکان لا ... تقابل
کما یقال الملی العدم شی نفسه باعتبار النفس

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ان ابهى درر تنظم ببنان البيان وازهى زهر تنثر في اردان الاذهان حمد مبدع
انطق الموجودات بآيات وجوب وجوده وشكر منعم اخرس الملفوظات عن
اظهار افضاله وجوده تلألأت في الظلم الليالي انوار حكمته الباهرة واستنار على
صفحات الايام آثار سلطنته القاهرة نحمده على ما اولانا من آلاء زهرت رياضها
ونشكره على ما اعطانا من نعماء اترعت حياضها ونسأله ان يفيض علينا
من زلال هدايته ويوفقنا للعروج الى معارج عنايته وان يخص رسوله
محمد المشرف باشرف البريات بافضل الصلوات وآله المنتجبين وصحبه المنتخبين باكمل
التحيات وبعد فقد طال الحاح المشتغلين علي المترددين الي بان اكتب
الرسالة الشمسية وابين فيه القواعد المنطقية علما منهم باني لم آل [illegible]
ما هو السبطرو اسمى انجاها مرادهم ازال ادفع قوما منهم بعد قوم واسوف الامر من
يوم الى يوم لاشتغال البال في شوب على سلطانه واختلال حال [illegible]
لوى برهانه الا انهم كلما ازددت مطلا وتسويفا ازدادوا جدا واحتثاثا وتشويقا
فلم اجد بدا من اسعافهم بما اقترحوا وايصالهم الى غاية ما التمسوا فوجهت
ركاب النظر الى مقاصد مسائلها وسحبت مطارف البيان على مسالك

٢٧

مسالكها ودلائلها وشرحتها شرحا كشف الاستار عن وجوه فرائد فوائدها و
ناط اللآلي على معاقد قواعدها وضمنت المباحث الشريفة والنكت
اللطيفة مما خلت عنه والا ترمنه بعبارات رائقة تسابق معانيها الاذهان
وتقريرات شائقة تعج الشائقها الآذان وسميته القواعد المنطقية
في شرح الرسالة الشمسية وخدمت به على حضرت من خصه الله تعالى
بالنفس القدسية والرياسة الانسية وجعله بحيث يتصاعد بتصاعد رتبته
مراتب الدنيا والدين ويتطأطأ دون سرادقات دولته رقاب
الملوك والسلاطين وهو المخدوم الاعظم دستور اعاظم الوزراء في العالم
صاحب السيف والقلم مستاق الغايات في نصب رايات المعدلت
البالغ في اشاعة العدل اقصى النهايات ناظور ديوان الوزارة ممين
اعيان الامارة اللائح من غرته الغراء لوائح السعادة الابدية الفائح من
ملتقه العليا روائح العناية السرمدية ممهد قواعد الملة الربانية مؤسس
مباني الدولة السلطانية العلي عنان الجلال رايات اقباله التالي لسان
الاقبال آيات جلاله ظل الله على العالمين ملجأ الافاضل والعالمين شرف
الحق والدولة والدين رشيد الاسلام والمسلمين امير احمد وشدف الدين

اعلم ان العلم على ثلثة اقسام حصر عقلي كالعدد للزوجية والفردية ... الرسالة على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة

وانه ولي التوفيق وبيده ازمة التحقيق

شعر الله لقبه من عنده شرفا لا انه لقبت وبين العدى شيمه ان الالقاب

يا بيت اذ به ثبتت والجد مجد لما التبق منه شيمه لا انال اعلام العدل في ايام

دولته عالية وقبة العلم من آثار تربيته عالية واياديه على اهل الحق فائضة

وللعادية من بين الخلق على تبعية منوالدل عم اهل الزمان بالفاضية العدل والاحسان

وخص من بينهم بفواضل متوالية وفضائل غير متناهية ورفع لاهل العلم مراتب

الكمال ونصب لارباب الدين مناصب الاجلال وخفض لاصحاب الفضل

جناح الافضال حتى جلب الاجناب رفعة بضائع العلم من كل مرمى سحيق

ووجه تلقاء مدين دولته مطايا الآمال من كل فج عميق اللهم كما اتيته العلاء

كلمتك فابقه وكما نورت خلاله لنظم مصالح خلقك فخلده من قال امين ابقى

الله مهجته فان هذا دعاء يشمل البرية فان وقع بحيز القبول فهو غاية

المقصود ونهاية المأمول والله اسال ان يوفقني للصدق والصواب ويجنبني

عن الخطل والاضطراب قال ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة

اقول الرسالة مرتبة على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة اما المقدمة ففي

ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه واما المقالات فاولها في المفردات

والثانية في القضايا واحكامها والثالثة في القياس واما الخاتمة ففي مواد الاقيسة

واجزاء العلوم والعاد تنبيها عليها لان ما يجب ان يعلم في المنطق اما ان يتوقف الشروع فيه

عليه او لا فان كان الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فاما ان يكون البحث فيه عن

المفردات وهو المقالة الاولى او عن المركبات فلا يخلو اما ان يكون البحث عن المركبات

الغير المقصودة بالذات وهو المقالة الثانية او عن المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا

يخلو اما ان يكون البحث فيها من حيث الصورة فهي المقالة الثالثة او من حيث المادة فهي

الخاتمة والمراد من المقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم ووجه توقف الشروع

اما على تصور العلم فلان الشارع في العلم لو لم يتصوره اولا ذلك العلم لكان طالبا

للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وفيه نظر لان قوله

الشروع في العلم يتوقف على تصوره ان اراد به التصور بوجه ما فمسلم لكن لا يلزم

منه انه لا بد من تصوره برسمه فلا يتم التقريب اذ المقصود بيان سبب ايراد

رسم العلم في مفتتح الكلام وان اراد به التصور برسمه فلا نسلم انه لو لم يكن العلم

متصورا برسمه يلزم طلب المجهول مطلقا وانما يلزم ذلك لو لم يكن متصورا

بوجه ما من الوجوه وهو ممنوع فالاولى ان يقال فلا بد من تصور العلم برسمه

ليكون الشارع على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع ما يلزمه اجمالا حتى ان كل مسئلة ترد عليه علم انها من ذلك

العلم كما ان من اراد سلوك طريق لم يشاهده لكن عرف اماراته فهو

على بصيرة في سلوكه واما بيان الحاجة اليه فلانه لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه
لكان طلبه عبثا واما بيان موضوعه فلان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات
فان علم الفقه مثلا انما امتاز عن علم اصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه يبحث
فيه عن افعال المكلفين من حيث انها تحل وتحرم وتصح وتفسد وعلم
اصول الفقه باحث عن الادلة السمعية من حيث انها تستنبط منها الاحكام
الشرعية فلما كان لهذا موضوع ولذاك موضوع صارا علمين متميزين
منفردا كل واحد منهما عن الاخر فلو لم يعرف ان اي شيء موضوعه
لم يتميز العلم المطلوب عنده ولم يكن في طلبه بصيرة ولما كان
بيان الحاجة الى المنطق يتوقف على معرفته برسمه اورد بهما في فصل واحد
وصدر البحث بتقسيم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة عليه
فالعلم اما تصور فقط وهو التصور الذي لا حكم معه ويقال له التصور الساذج
كتصورنا الانسان من غير حكم عليه بنفي او اثبات واما تصور معه
حكم ويقال للمجموع تصديق كما اذا تصورنا الانسان وحكمنا عليه بانه
كاتب او ليس بكاتب اما التصور فهو حصول صورة الشيء
في العقل فليس معنى تصور الانسان الا ان ترتسم صورة منه في العقل

وجه الانحصار بان يقال العلم اما تصور
او تصديق وليس كل من التصور والتصديق
بديهيا ولا نظريا بل بعضه بديهي وبعضه
نظري محتاج الى الفكر وليس كله صوابا
او خطاء بل بعضه صواب وبعضه
خطاء فيحتاج الى قانون وهو
قوله ورسموه بانه آلة قانونية
تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء
في الفكر

التمثيل بها يتناول الآن نعني غيره عند العقل كما تنتقش صورة الشيء في المرآة
الا ان المرآة لا تثبت فيها الامثلة المحسوسات والعقل مرآة تنطبع فيها
مثل المعقولات فقوله وهو حصول صورة الشيء في العقل اشارة الى ان مطلق
التصور لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر امران احدهما التصور المطلق لان
المقيد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور فقط الذي
هو التصور الساذج فذكر الضمير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى التصور فقط
لا جائز ان يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على التصور
معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين ان
يعود الضمير الى مطلق التصور فيكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفا له
وانما عرف مطلق التصور دون التصور فقط تنبيها على ان التصور كما يطلق في
عرف المشهور على ما يقابل التصديق اعني التصور الساذج كذلك يطلق على ما يرادف
العلم ويعم التصديق وهو مطلق التصور واما الحكم فهو اسناد امر الى آخر ايجابا
او سلبا والايجاب ايقاع النسبة والسلب انتزاع النسبة فاذا قلنا الانسان
كاتب او ليس بكاتب فقد اسندنا الكتابة الى الانسان واوقعنا نسبة
ثبوت الكتابة اليه وهو الايجاب او رفعنا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب

فلا بد ههنا ان ندرك الاب ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة للانسان
ثم وقوع تلك النسبة او لا وقوعها فادراك الاب هو تصور المحكوم عليه فالانسان هو
متصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به فالكاتب هو متصور محكوم به
وادراك نسبة ثبوت الكتابة هو تصور النسبة الحكمية وادراك وقوع تلك النسبة اولا
وقوعها بمعنى ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم وربما يحصل ادراك النسبة
الحكمية بدون الحكم كما لمن تشكك في النسبة او توهمها فان الشاك في النسبة او توهمها
بدون تصورها محال لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم وعند متاخري المنطقيين
ان الحكم اي ايقاع النسبة او انتزاعها فعل من افعال النفس فلا يكون ادراكا لان
الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا فلو قلنا ان الحكم ادراك يكون التصديق
مجموع التصورات الاربع تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية
وتصور الذي هو الحكم وان قلنا انه ليس بادراك يكون التصديق مجموع التصورات
الثلث والحكم معا على رأي الامام واما على رأي الحكماء فالتصديق هو الحكم فقط
والفرق بينهما من وجوه احدها ان التصديق بسيط على مذهب الحكماء مركب على
رأي الامام وثانيها ان تصور الطرفين شرط التصديق خارج عنه على قولهم وشطره
الداخل فيه على قوله وثالثها ان الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزء على زعمه واعلم

اعلم ان المشهور فيما بين القوم ان العلم اما تصور واما تصديق والمصنف عدل عنه
الى التصور الساذج والى التصديق وسبب العدول عنه ورود الاعتراض على التقسيم
المشهور من وجهين الاول ان التقسيم فاسد لانه احد الامرين لازم اما ان يكون قسم
الشيء قسيما له او يكون قسيم الشيء قسما منه وذلك لان التصديق ان كان عبارة عن مجموع التصورات
مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم قسيما له فيكون قسم الشيء
قسيما له وهو الامر الاول وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسيما من العلم الذي هو نفس
التصور فيكون قسيم الشيء قسما منه وهو الامر الثاني وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم
الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور اما اذا قسم العلم الى التصور الساذج و
الى التصديق كما فعله المصنف فلا ورود له لانا نختار ان التصديق عبارة عن التصور مع
الحكم قوله والتصور مع الحكم قسم من التصور قلنا ان اردتم به انه قسم من التصور الساذج
المقابل للتصديق فظاهر انه ليس كذلك وان اردتم به انه قسم من مطلق التصور فمسلم
لكن قسيم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج وكما يلزم انه يكون قسيم
الشيء قسما له والثاني ان المراد بالتصور ما الحضور الذهني مطلقا او المقيد بعدم
الحكم فان نعني به الحضور الذهني مطلقا لزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لان
الحضور الذهني نفس العلم وان نعني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في العلم

لا يقال لا حاجة الى تعريف البديهي واللازم يكون بديهيا لانا نقول المعرف هو مفهوم البديهي والمنتفي عن التعريف هو ما صدق عليه البديهي

لان عدم الحكم لا يكون معتبرا في التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم
معتبرا فيه والحكم معتبر فيه ايضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وانه محال وجوابه
ان التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى
الحضور الذهني مطلقا كما وقع التنبيه عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل الثاني
والحاصل ان الحضور الذهني سوى العلم والتصور اما ان يعتبر بشرط شيء اي الحكم وهو
التصديق او بشرط لا شيء اي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج او لا بشرط شيء وهو
هو مطلق التصور فالمقابل للتصديق هو التصور بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق
شرطا او جزءا هو التصور لا بشرط شيء فلا اشكال **قال** وليس الكل من كل منهما بديهيا
اقول العلم اما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور الحرارة و
البرودة وكالتصديق بان النفي والاثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان واما نظري وهو
الذي يتوقف حصوله على نظر وكسب كتصور العقل والنفس والملك والجن وكالتصديق
بان العالم حادث اذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من كل من التصور والتصديق
بديهيا اذ لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء من الاشياء
مجهولا لنا وهو باطل وفيه نظر لجواز ان يكون الشيء بديهيا ومجهولا لنا فان
البديهي وان لم يتوقف حصوله على فكر لكن يمكن ان يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه

توجه العقل اليه والاحساس به او الحدس او غير ذلك ثم لم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل
البديهي فالبداهة لا تستلزم الحصول والصواب ان يقال لو كان كل التصورات و
التصديقات بديهيا لما احتجنا في تحصيل شيء من الاشياء الى نظر وكسب وهو فاسد ضرورة
احتياجنا في بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر ولا نظريا والا لكان كل واحد من
كل واحد من التصور والتصديق نظريا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم
الدور او التسلسل والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة كما يتوقف
ا على ب وبالعكس او بمراتب كما يتوقف ا على ب و ب على ج و ج على ا والتسلسل هو
ترتيب امور غير متناهية واللازم باطل والملزوم مثله اما الملازمة فلانه على ذلك التقدير
اذا حاولنا تحصيل شيء منها فلا بد ان يكون بعلم آخر وذلك العلم الآخر ايضا نظري
فيكون حصوله بعلم آخر وهلم جرا فاما ان تذهب سلسلة الاكتساب الى غير النهاية
وهو التسلسل او يعود فيلزم الدور واما بطلان اللازم فلان تحصيل التصور و
التصديق لو كان بطريق التسلسل او الدور لامتنع التحصيل والاكتساب اما بطريق
الدور فلانه يقتضي اما ان يكون الشيء حاصلا قبل حصوله لانه اذا توقف حصول ا على
حصول ب وحصول ب على حصول ا اما بمرتبة او بمراتب كان حصول ب سابقا على
حصول ا وحصول ا سابقا على حصول ب والسابق على السابق على الشيء سابق على ذلك

الشيء المفكر فيه حاصلا قبل حصوله وانه محال واما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب
يتوقف فيه على استحضار ما لا نهاية له واستحضار ما لا نهاية له محال والموقوف على المحال محال
فان قلت ان عنيتم بقولكم حصول العلم يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ما لا نهاية له
انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نم انه لو كان الاكتساب
بطريق التسلسل يلزم توقف المطلوب على حصول امور غير متناهية دفعة واحدة فان
الامور الغير المتناهية معدات لحصول المطلوب والمعدات ليست من لوازمها ان تجتمع في
الوجود وان عنيتم به انه يتوقف على استحضارها في ازمنة غير متناهية فمسلم لكن لا نم ان
استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك ان لو كان
النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة يكون موجودة في ازمنة غير متناهية فجاز ان
تحصل لها علوم غير متناهية في الازمنة الغير المتناهية فنقول هذا الدليل مبني على حدوث
النفس وقد برهن عليه في فن الحكمة **قال** بل البعض من كل منهما نظري **اقول** اما ان يكون
جميع التصورات والتصديقات بديهيا او يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا
او يكون بعض التصورات والتصديقات بديهيا والبعض الآخر منها نظريا والاقسام
منحصرة فيها وقد بطل القسمان الاولان تعين الثالث وهو ان يكون البعض من كل منهما
بديهيا والبعض الآخر نظريا والنظري يمكن تحصيله بطريق الفكر لان من علم لزوم امر

لامر آخر ثم علم وجود الملزوم حصل من العلمين وهما العلم بالملازمة والعلم بوجود
الملزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يمكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل
العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر هو ترتيب امور
معلومة للتأدي الى مجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وعرفنا الحيوان
والناطق ورتبنا بان قدمنا الحيوان واخرنا الناطق حتى يتأدى الذهن الى
تصور الانسان وكما اذا اردنا التصديق بان العالم محدث وتصورنا المتغير
بشرط في المطلوب وحكمنا بان العالم متغير وكل متغير حادث فيحصل لنا التصديق
بحدوث العالم والترتيب في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل
الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى
البعض بالتقدم والتأخر والمراد بالامور ما فوق الامر الواحد وهو اكثر ما
يستعمل في التعريفات لانه اليق وانما اعتبرت لان الترتيب لا يمكن الا في
الكثير فصاعدا وبالمعلومة الحاصلة صورها عند العقل وهي تتناول
التصورية والتصديقية اليقينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري
في التصورات يجري في التصديقات وكما يكون في اليقينيات يكون في الظنون
والجهالات اما الفكر في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في الظني

فنقول ان هذا الحائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه ينهدم فهذا الحائط ينهدم
واما بالكلية فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم ف
العالم قديم لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي
كذلك يطلق على الاعتقاد الجازم الثابت المطابق للواقع وهو اخص من الاول
ومن شرائط التعريفات التحرز عن استعمال الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ
المشتركة لا تستعمل في التعريف الا اذا قامت قرينة دالة على تعيين المراد من
معانيها وهاهنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول العقلي
فانه لم يعتبر في هذا الكتاب الا هو وانما اعتبر الجهل في المطلوب حيث قال
للتادي الى المجهول لاستحالة استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل وتوهم من ان
المجهول يكون تصوريا او تصديقيا اما المجهول التصوري فاكتسابه من الامور التصورية و
اما المجهول التصديقي ففي الامور التصديقية ومن لطايف هذا التعريف انه
مشتمل على العلل الاربع فالترتيب اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة
فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة للتصورات والتصديقات كالهيئة
الحاصلة لاجزاء السرير اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية بالالتزام اذ
لا بد لكل ترتيب من مرتب وهي هاهنا القوة العاقلة كالنجار للسرير وامور

امور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرير والتادي الى المجهول
اشارة الى العلة الغائية فان الغرض من ذلك الترتيب ليس الا ان يتادى
الذهن الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلا للسرير وذكر الترتيب لان
الفكر ليس بصواب دايما لان بعض العقلاء يناقض بعضا مقتضى افكارهم
فمن واحد يتادى فكره الى التصديق بحدوث العالم وآخر الى التصديق بقدمه
بل الانسان الواحد يناقض نفسه بحسب وقتين فقد يفكر ويتادى فكره
الى التصديق بقدم العالم ثم يفكر فيتادى فكره الى التصديق بحدوثه فالفكر اذا
ليس بصواب والا لزم اجتماع النقيضين فلا يكون كل فكر صوابا فمست الحاجة
الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات التصورية والتصديقية من ضرورياتها
والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة الواقعة فيها اعني تلك الطرق حتى
يعرف منه ان كل نظري باي طريق يكتسب واي فكر صحيح واي فكر فاسد
وذلك القانون هو المنطق وانما سمي به لان ظهور القوة النطقية انما يحصل به
ورسم بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر فالآلة
هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار فانه
واسطة بينه وبين الخشب في وصول اثره اليه والقيد الاخير لاخراج العلة

المتوسطة فانه واسطة بين فاعلها ومنفعلها او علة علة الشى علة له بالواسطة
فان ا اذا كان علة لب و ب علة لج كان ا علة لج لكن بواسطة ب الا انه
بواسطة بينهما وصول اثر العلة البعيدة الى المعلول لان اثر العلة البعيدة
لا يصل المعلول فضلا عن ان يتوسط ذكر شى آخر وانما الواصل اليه اثر
العلة المتوسطة لانه الصادر منها ومن البعيدة والقانون امر كلى منطبق
على جميع جزئياته ليتعرف احكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه امر كلى
يتعرف احكام جزئياتها منه حتى يتعرف ان زيد فى قولنا ضرب زيد و
انما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين المطالب الكسبية
فى الاكتساب وانما كان قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة على
جزئياتها كما اذا عرفنا ان السالبة الضرورية تنعكس سالبة دائمة عرفنا منه
ان قولنا لا شى من الانسان بحجر بالضرورة ينعكس الى قولنا لا شى من الحجر بانسان
دائما وانما قال تعصم مراعاتها لان المنطق ليس بنفسه تعصم عن الخطا والا
لم يعرض للمنطقى خطا اصلا وليس كذلك فانه ربما يخطى لاهمال الآلة
مفهوم التعريف واما احترازاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية تخرج الآلات
الجزئية لارباب الصنائع وقوله تعصم مراعاتها الذهن عن الخطا فى الفكر تخرج

ولا موضوع لانه فاعل
وكل فاعل مرفوع
ينتج زيد مرفوع

فى العلوم القانونية التى لا تعصم مراعاتها عن الضلال فى الفكر بل فى المقال كالعلوم
العربية وانما كان هذا التعريف رسما لان كونه آلة عارض من عوارضه فان
الذاتى للشى يكون لنفسه والآلية للمنطق ليس له بنفسه بل بالقياس الى غيره
من العلوم ولانه تعريف بالغاية اذ غاية المنطق العصمة عن الخطا فى الفكر و
غاية الشى يكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم ولما فرغ من بيان
حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد يحصل تلك المسائل اولا ثم وضع اسم العلم
بازائها فلا يكون له ماهية وحقيقة وراء تلك المسائل فمعرفته بحسب حده و
حقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة الشروع فيه واما المقدمة
معرفته بحسب رسمه فلهذا صرح بقوله ورسمه دون ان يقول وحده او نحو
لما غير ذكر من العبارات تنبيها على ان مقدمة الشروع فى كل علم رسمه لا حده
فان قلت العلم بالمسائل التصديقات بها ومعرفة العلم بحده تصورية والقول
لا يستفاد من التصديق فنقول العلم هو التصديقات بالمسائل فاذا حصل
التصديق بجميع المسائل حصل العلم لكن تصور العلم يتوقف على تصور تلك
التصديقات فالتصور غير مستفاد الا من التصور قال ... كما ... انه
اقول هذا اشارة الى جواب معارضة تورد ههنا وتوجيهها ان يقال المنطق

فلا حاجة الى تعلمه بيان الاول انه لو لم يكن بديهيا لكان كسبيا فاحتيج في تحصيله
الى قانون آخر وذلك القانون ايضا يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب
او يتسلسل وهما محالان لا يقال لا نم لزوم الدور او التسلسل وانما يلزم لو لم ينته الاكتساب
الى قانون بديهي وهو ممنوع لانا نقول المنطق مجموع قوانين الاكتساب فاذا فرضنا انه
كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها والتقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيتوقف
اكتساب ذلك القانون على قانون آخر وهو ايضا كسبي على ذلك التقدير فالدور او التسلسل
لازم وتقرير الجواب ان المنطق ليس جميع اجزائه بديهيا والا لاستغني عن تعلمه
ولا جميع اجزائه كسبيا والا لزم الدور او التسلسل كما ذكره المعترض بل بعض اجزائه
بديهي كالشكل الاول والبعض الآخر كسبي كباقي الاشكال والبعض الكسبي انما
يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور والتسلسل واعلم ان ههنا مقامين
الاول الاحتياج الى المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل انما ينتهض على ثبوت
الاحتياج اليه لا الى تعلمه والمعارضة المذكورة وان فرضنا تمامها لا تدل الا
على الاستغناء عن تعلم المنطق وهو لا يناقض الاحتياج اليه فلا يتعارضان لان الاحتياج
الى تعلم المنطق لكونه نظريا
بجميع اجزائه او لكونه معلوما ويكون الحاجة ماسة اليه في تحصيل العلوم النظرية

فالمذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة لانها المقابلة على سبيل الممانعة
قال البحث الثالث في موضوع المنطق اقول قد سمعت ان العلم لا يتميز عند العقل
الا بعد العلم بموضوعه ولما كان موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع والعلم
بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب اولا تعريف موضوع العلم حتى يحصل معرفة
موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يبحث فيه ذلك العلم عن عوارضه الذاتية
كبدن الانسان لعلم الطب فانه يبحث فيه عن احواله من حيث الصحة
والمرض وكالكلمات لعلم النحو فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء
والعوارض الذاتية هي التي تلحق الشيء لما هو هو اي لذاته كالتعجب اللاحق
للانسان او تلحقه لجزئه كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة
انه حيوان او تلحقه بواسطة امر خارج عنه مساو له كالضحك العارض
للانسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك ان العوارض ستة لان
ما يعرض الشيء اما ان يكون عروضه لذاته او لجزئه او لامر خارج عنه والامر الخارج
عن المعروض اما مساو له او اعم منه او اخص منه او مباين له فالثلاثة الاول وهي العارض
لذات المعروض والعارض لجزئه والعارض للمساوي تسمى اعراضا ذاتية لاستنادها
الى ذات المعروض اما العارض للذات فظاهر واما العارض للجزء فلان الجزء

داخل في الذات والمستند الى ما في الذات مستند الى الذات في الجملة واما العارض للامر المساوي
فلان المساوي يكون مستندا الى الذات المعروض والعارض مستند الى المساوي والمستند الى المستند
الى الشيء مستند الى ذلك الشيء فيكون العارض ايضا مستندا الى الذات فالثلثة الاولى
ومن العارض لامر خارج اعم من المعروض كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم
وهو اعم من الابيض وغيره والعارض للخارج الاخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة
انه انسان وهو اخص من الحيوان والعارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للماء بسبب
النار وهي مباينة للماء تسمى اعراضا غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى المعروض و
العلوم لا تبحث الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها فاللازم ان يقال من عوارضها التي تلحقه
لما هو هو اي لذاته اما الاعراض الذاتية والعامة للحد فتمام المحرر هو الذي تمهد هذا
فنقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطق يبحث عن اعراضها
الذاتية وما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية هو موضوع العلم فيكون المعلومات التصورية
والتصديقية موضوع المنطق وانما قلنا المنطق يبحث عن الاعراض الذاتية للمعلومات
التصورية والتصديقية لانه يبحث عنها من حيث انها توصل الى مجهول تصديقي او مجهول تصوري
كما يبحث عن الجنس والفصل كالحيوان والناطق وهما معلومان تصوريان من حيث انه كيف تركيبهما
ليوصل المجموع الى المجهول التصوري كالانسان وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا

كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث كيف يؤلف ليتأدى ترتيبا لنا موصلا الى المجهول التصديقي
كقولنا العالم حادث وكذا يبحث عنها من حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور المجهول
ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا
ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا او بلا واسطة ككون
المعلومات التصديقية قضية او عكس قضية او نقيض قضية واما توقفا بعيدا
او بواسطة ككونها موضوعات ومحمولات فان الموصل الى التصديقي يتوقف على
القضايا بالتركيب منها والقضايا موقوفة على الموضوعات والمحمولات فيكون الموصل
الى التصديق متوقفا على القضايا بلا واسطة وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة
توقف القضايا عليها وبالجملة المنطقي يبحث عن احوال المعلومات التصورية و
التصديقية التي هي الايصال الى المجهولات او الاحوال التي يتوقف عليها
الايصال ومثل الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لذواتها فهو
يبحث عن الاعراض الذاتية لها حال وقد جرت العادة اول قد عرفت ان الموقوف
من المنطق ايصال المجهولات والمجهول اما تصوري او تصديقي فنظر المنطقي
اما في الموصل الى التصور واما في الموصل الى التصديق وقد جرت عادة المنطقيين
بان يسموا الموصل الى التصور قولا شارحا اما كونه قولا فلانه في الاغلب مركب

والقول مراد به ما يكون شارحا له وايضاحه ما عليات الاشارات و
الموصل الى التصديق حجة لان من تمسك به استدلالا على مطلوبه غلب على الخصم
من حج اذا غلب ويجب تقديم مباحث الاول اى الموصل الى التصور على مباحث
الثاني اى الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصور
التصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصور متقدم على التصديق
طبعا فليتقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا ان التصور متقدم على
التصديق طبعا لان التقدم الطبعي هو ان يكون المتقدم محتاجا اليه
المتأخر ولا يكون علة له والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه
ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة
وجوب وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه التصديق فلان
كل تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر صادق
عليه وتصور المحكوم به وتصور الحكم للعلم الاولي لامتناع الحكم ممن جهل احد
هذه التصورات وفي هذا الكلام نظر فانه يشعر ظاهرا بان استدعاء
التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه
بكنه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء امتنع الحكم عليه بل المراد انه يستدعي

لان كل تصديق لابد فيه من ثلث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته
او بامر صادق عليه وتصور المحكوم به و... الحكم لامتناع الحكم
ممن جهل احد هذه التصورات وقع عبارة المتن هكذا

تصوره بوجه ما اما بكنه الحقيقة او بامر صادق عليه فانا نحكم على الاشياء الانوف
حقائقها كالحكم على واجب الوجود بالقدرة والعلم وعلى شبح نراه من بعيد بانه
شاغل لحيز فلو كان الحكم مستدعيا لتصور المحكوم عليه بكنه الحقيقة لم يصح منا
امثال هذه الاحكام والثانية ان الحكم فيما بينهم مقول بالاشتراك على معنيين
احدهما النسبة الايجابية المتصورة بين الشيئين وثانيهما ايقاع تلك النسبة
او انتزاعها فيعني بالحكم حيث حكم بانه لابد في التصديق من تصور الحكم النسبة
الايجابية وحيث قال لامتناع الحكم ايقاع النسبة تنبيها على معنيي الحكم والا
فان كان المراد به النسبة الموصوفة لم يكن لقوله لامتناع الحكم ممن جهل معنى او يتم
النسبة فيها يلزم استدعاء التصديق تصور الايقاع وهو باطل لانا اذا
ادركنا ان النسبة واقعة او ليست بواقعة تحصل التصديق ولا توقف له على تصور
ذلك الادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كان الحكم ادراكا اما اذا كان
فعلا فالتصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس و
الافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها وبالقصد الى اصدارها
فحصول الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول
الحكم فحصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المص ذكره في شرح الملخص

شرح به وجعلوا شرطا ح لا يدلنا اجزاء التصديق على اربعة فنقول قوله او كل تصديق
لا بد فيه من تصور المحكم يدل على ان تصور الحكم من اجزاء التصديق فلو كان المراد
به ايقاع النسبة زاد اجزاء التصديق على اربعة وهو مصرح بخلافه قال الامام
في الملخص كل تصديق لا بد فيه من ثلث تصورات المحكوم عليه وبه والحكم قيل فرق
ما بين قوله وقول المص رحمه الله فان الحكم فيما قاله الامام تصور لا محالة بخلاف
ما قال المص فانه يحتمل ان يكون قوله والحكم معطوفا على تصور المحكوم عليه كانه قال
ولا بد فيه من الحكم وغير لازم منه ان يكون تصورا وان يكون معطوفا على المحكوم عليه
فيكون تصورا وفيه نظر لان قوله والحكم لو كان معطوفا على تصور المحكوم عليه و
لا يكون الحكم تصورا لوجب ان يقول لامتناع الحكم عن جعل احد هذين الامرين
والوجه حمل قوله احد من الاول على ما هو الظاهر المتبادر من وجه آخر وهو ان
ان اللازم من ذكر استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه وبه والمدعي استدعاء
التصورين والحكم فلا يكون الدليل واردا على الدعوى وايضا ذكر الحكم في يكون
مستدركا اذ المطلوب بيان تقدم التصور على التصديق طبعا والحكم اذا لم يكن تصورا
لم يكن له مدخل في ذلك قال واما المقالات فثلث الاولى لا شغل للمنطقي من حيث
هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبهما فهو انما يتوقف

موقوف على الالفاظ فان ما يوصل الى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما
وكذا ما يوصل الى التصديق مفهومات القضايا لا الفاظها ولكن لما يتوقف
افادة المعاني واستفادتها على الالفاظ صار النظر فيها مقصودا بالعرض و
بالقصد الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل المعاني قدم الكلام في الدلالة
وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الاول هو الدال و
الثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
كدلالة الخط والعقد والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جاعل وهي الوضعية
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بازاء المعنى اولا
ولا فاما ان يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبعية كدلالة اح على الوجع
وان طبع اللافظ يقتضي التلفظ به عند عروض ذلك المعنى له اولا وهي
العقلية كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود
ههنا هو الدلالة الوضعية وهي كون اللفظ بحيث متى اطلق او تخيل فهم معناه
للعلم بوضعه وهي اما مطابقة او تضمن او التزام وذلك لان اللفظ اذا دل
بحسب الوضع على المعنى فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون عين المعنى
الموضوع له او داخلا فيه او خارجا عنه فدلالة اللفظ على معناه بواسطة

ان اللفظ موضوع لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق و
دلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى دخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ
تضمن كدلالة الانسان على الحيوان فقط فان الانسان انما يدل على الحيوان
لاجل انه موضوع للحيوان الناطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ
ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول
التزام كدلالة الانسان على قابل صنعة الكتابة فان دلالته عليه بواسطة انه
موضوع على الحيوان الناطق وقابل صنعة الكتابة خارج عنه اما تسمية الدلالة
الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي موافق لتمام ما وضع له من قولهم طابق
النعل بالنعل اذا توافقتا واما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء
المعنى الموضوع له في ضمنه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما تسمية الدلالة
الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عن معناه الموضوع له
بل على الخارج اللازم له واما تقييد حدود الدلالات بتوسط الوضع لانه لو لم تقيد
بها لانتقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشتركا
بين الكل والجزء كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن
الطرفين وللامكان العام وهو سلب الضرورة عن احد الطرفين وان يكون اللفظ

اللفظ مشتركا بين الملزوم واللازم كالشمس فانه موضوع للجرم والضوء ويتصور من
ذلك صور اربع الاولى ان يطلق الامكان ويراد به الامكان العام الثانية ان
يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة ان يطلق لفظ الشمس ويعنى به الجرم
الذي هو الملزوم والرابعة ان يطلق ويعنى به الضوء اللازم اذا تحقق هذا
التصوير فنقول لو لم تقيد حد دلالة المطابقة بقيد توسط الوضع لانتقض بدلالة
التضمن والالتزام اما الانتقاض بدلالة التضمن فلانه اذا اطلق الامكان واريد به
الامكان الخاص كان دلالته على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان تضمنا
ويصدق عليها انها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لان الامكان العام مما وضع
له ايضا لفظ الامكان فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة التضمن فلا يكون
مانعا واذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة لفظ الا
مكان على الامكان العام في تلك الصورة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له
لكن ليست بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحققها وان فرضنا
انتفاء وضعه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يدخل
فيه الامكان العام واما الانتقاض بدلالة الالتزام فلانه اذا اطلق لفظ الشمس
وعنى به الجرم كان دلالته عليه مطابقة وعلى الضوء التزاما مع انه يصدق عليها

انها دلالة اللفظ على ما وضع له فلو لم يقيد حد دلالة المطابقة
بتوسط الوضع دخلت فيه ولما قيد به خرجت عنه لان تلك
الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع له الا انها ليست بواسطة
ان اللفظ موضوع له لانا لو فرضنا انه ليس بموضوع للضوء كان
دالا عليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم الملزوم له ولو
لم يقيد حد دلالة التضمن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة
فانه اذا اطلق الامكان واريد به الامكان العام كان دلالته عليه
مطابقة وصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع
له لان الامكان العام داخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ
بازائه ايضا فاذا قيد الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لانها ليست
بواسطة ان اللفظ موضوع لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد
حد دلالة الالتزام لانتقض بدلالة المطابقة فانه اذا اطلق لفظ
الشمس وعني به الضوء كان دلالته عليه مطابقة ويصدق عليها
انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلة في حد دلالة
الالتزام لولا التقييد بتوسط الوضع واذا قيد به خرجت لانها ليست بواسطة

ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال ويشترط في الدلالة الالتزامية ا ه
اقول لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على الخارج عن المعنى الموضوع
له ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل ما هو خارج عنه فلا بد للدلالة على الخارج
من شرط وهو اللزوم الذهني اي كون الامر الخارجي لازما للمسمى في الذهن بحيث
يلزم من تصور المسمى تصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط امتنع فهم الامر
الخارجي من اللفظ فلم يكن دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب
الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه موضوع بازائه او لاجل انه يلزم من فهم المعنى
الموضوع له فهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلو لم يكن بحيث يلزم تصوره
من تصور المسمى لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فلم يكن اللفظ دالا عليه
ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى
في الخارج تحققه في الخارج كما ان اللزوم الذهني كون الامر الخارج بحيث يلزم
من تحقق المسمى في الذهن تحققه في الذهن لانه لو كان اللزوم الخارجي شرطا
لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه واللازم باطل اما الملازمة فلامتناع تحقق
المشروط بدون الشرط واما بطلان اللازم فلان العدم كالعمى يدل على الملكة
كالبصر دلالة التزامية لانه عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع المعاندة

بينهما في الخارج فان قلت البصر جزء من مفهوم العمى فلا يكون دلالته عليه بالالتزام
بل بالتضمن فنقول العمى عدم البصر لا العدم والبصر والعدم المضاف الى
البصر يكون البصر خارجا عنه قال والمطابقة لا تستلزم التضمن اه اقول
اراد بيان نسب الدلالات الثلث بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه
فالمطابقة لا تستلزم التضمن اى ليس متى تحقق المطابقة تحقق
التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون دلالته
مطابقة ولا تضمن هيهنا لان المعنى لا جزء له واما استلزام المطابقة
التضمن الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون لمعنى
اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى تصوره وكون كل ماهية بحيث
يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز ان يكون من الماهيات ما لا
يستلزم شيئا كذلك فاذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كانت دلالته
عليها مطابقة ولا التزام لانتفاء شرطه وزعم الامام ان المطابقة
مستلزمة للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها
واقله انها ليست غيرها واللفظ اذا دل على الملزوم بالمطابقة دل على
اللازم في التصور بالالتزام وجوابه بانا لا نسلم ان تصور كل ماهية يستلزم

وهو اللزوم الذهني

تصو

٤١

فان قلت التضمن فهم الجزء من حيث انه جزء ووصف الجزئية معنى
خارج لازم ويستلزم تصور الكلية [illegible] الكلية والجزئية
فالتضمن بدون الالتزام ح اجيب بجواب المص عن الامام بانه
كثيرا ما نتصور التضمن ولم نخطر ببالنا جزئية التضمن فضلا عن
خروجها ولزومها له

تصور انها ليست غيرها فكثيرا ما نتصور ماهيات الاشياء ولم نخطر ببالنا
غيرها فضلا عن انها ليست غيرها ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن
الالتزام لانا لما لم نعلم وجود لازم ذهني لكل ماهية لم نعلم ايضا وجود لازم
ذهني لكل ماهية مركبة لجواز ان يكون من الماهية المركبة ما لا يكون له
لازم ذهني فاللفظ الموضوع بازائه دال على اجزائه بالتضمن
ولا التزام وفي عبارة المص تسامح فان اللازم مما ذكره ليس
تعين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم تبين الاستلزام
الالتزام وفرق ما بينهما ظاهر واما هما اى التضمن والالتزام فمستلزمان
للمطابقة لانهما لا يوجدان الا معها لانهما تابعان لها والتابع
من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع واما قيد بالحيثية احترازا
عن التابع الاعم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وتوجد بدونها كما
في الشمس والحركة اما من حيث انها تابع للنار فلا توجد الا معها وفي
هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالحيثية منعناها وان
لم يقيد بها لم يتكرر الحد الاوسط فلم ينتج المطلوب ويمكن ان يجاب
بان الحيثية في الكبرى ليست قيدا للاوسط بل للحكم فيها فيتكرر الاوسط

ثم اللازم من المقدمتين ان التضمن من حيث انه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير
مطلوب والمطلوب ان التضمن مطلقا لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم منهما

قال والدال بالمطابقة اقول اللفظ الدال على معنى بالمطابقة اما ان يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه او لا يقصد فان قصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى فهو
المركب كرامي الحجارة فان الرامي مقصود الدلالة على ذات ما منسوب الى موضوعها اي جسم الحجر
والحجارة مقصودة الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنى معنى رامي الحجارة
فلا بد ان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى
جزء معنى اللفظ وان يكون دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة فيخرج
عن الحد ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام وما يكون له جزء لكن لا دلالة له على
معنى كزيد وما يكون له جزء دال على معنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود
كعبد الله علما فان له جزءا كعبد دالا على معنى وهو العبودية لكن ليس جزء المعنى
المقصود اي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن
لا يكون دلالته مقصودة كالحيوان الناطق اذا سمي به شخص انساني فان معناه
الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومي الحيوان
والناطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي

هو التشخص الانساني لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهوم الحيوان جزء
الماهية الانسانية وهي جزء لمعنى اللفظ المقصود لكن دلالة الحيوان
على مفهومه ليست مقصودة في حال العلمية بل ليس المقصود من
الحيوان الناطق الا الذات المشخصة والا اي وان لم يقصد بجزء
منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء او كان له جزء
ولم يدل على معنى او كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء
المعنى المقصود من اللفظ او كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لم يكن
دلالته مقصودة فحد المفرد يتناول الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد
متقدم على المركب طبعا فلم اخره وضعا ومخالفة الوضع الطبع في قوة
الخطاء من عند المحصلين فنقول للمفرد والمركب اعتباران احدهما
بحسب الذات وهو ما صدق عليه المفرد من نحو زيد وعمرو وغيرهما و
ثانيهما بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازائه كما للكاتب مثلا
فان له مفهوما وهو شيء له الكتابة وذاتا وهو ما صدق الكاتب عليه
من افراد الانسان فان عنيتم بقولكم المفرد متقدم على المركب طبعا ان ذات
المفرد متقدم على ذات المركب فمسلم ولكن تأخيره ههنا في التعريف

ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عنيتم به ان مفهوم المفرد متقدم
على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي
مفهوم المفرد عدمية والوجود سابق في التصور على العدم فلهذا اخر
المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانه بحسب الذات و
انما اعتبر في القسم دلالة المطابقة لا التضمن ولا الالتزام لان العبرة في تركيب
اللفظ وافراده دلالة جزئه على جزء معناه المطابقي وعدم دلالته عليه لا دلالة
جزئه على جزء معناه التضمني او الالتزامي وعدم دلالته عليه في المفرد
فانه لو اعتبر التضمن او الالتزام في التركيب والافراد لزم ان يكون
اللفظ المركب من لفظين موضوعين لمعنيين بسيطين مفردا لعدم دلالة
جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني اذ لا جزء له وان يكون اللفظ المركب
من اللفظين الموضوع بازاء المعنى له لازم ذهني بسيط مفردا لان لا
من جزئي اللفظ لا دلالة له على جزء المعنى الالتزامي وفيه نظر لان غاية
ما في ذلك الباب ان يكون اللفظ بالقياس الى المعنى المطابقي مركبا و
بالقياس الى المعنى التضمني او الالتزامي مفردا ولما جاز ان يكون اللفظ
باعتبار معنيين مطابقيين مفردا ومركبا كما في عبد الله علما لا يجوز ذلك باعتبار

٤٢

معنى مطابقي ومعنى تضمني او التزامي والاولى ان يقال الافراد والتركيب
بالنسبة الى المعنى التضمني او الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى
المطابقي اما في التضمن فلانه متى دل جزء اللفظ على جزء معناه التضمني
دل على جزء معناه المطابقي لان المعنى التضمني جزء المعنى المطابقي وجزء الجزء
جزء واما في الالتزام فلانه اذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي بالا
لتزام فقد دل على جزء المعنى المطابقي لامتناع تحقق الالتزام بدون المطابقة
وقد يتحقق التركيب والافراد بالنسبة الى المعنى المطابقي لا بالنسبة الى التضمني
او الالتزامي كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص القسمة في الافراد
والتركيب بالمطابقة الا ان الوجه يفيد اولوية اعتبار المطابقة في
القسمة والوجه الاول ان تم افاد وجوب الاعتبار قال او ان لم يصلح
لان يخبر به وحده اي اقول اللفظ المفرد اما اداة او كلمة او اسم لانه اما
ان يصلح لان يخبر به وحده او لا يصلح فان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو
الاداة كفي ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر به وحده اما ان لا
يصلح للاخبار به اصلا كفي فان المخبر به في قولنا زيد في الدار حاصل ولا دخل
لفي في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح للاخبار به وحده

كما ان المخبر به في قولنا زيد لا رجل هو لا رجل ولا يدخل في الاخبار ولعلك تقول

الافعال الناقصة لا تصلح لان يخبر بها وحدها فيلزم ان يكون ادوات

فنقول لا بعد في ذلك حتى انهم قسموا الادوات الى غير زمانية وزمانية

هي الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق

اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لان نظرهم في الالفاظ من حيث

المعنى ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وحيث تغاير جهتي

البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين وان صلح لان يخبر به وحده

فاما ان يدل بهيئته وصيغته على زمان معين من الازمنة الثلثة

كضرب يضرب وهو الكلمة او لا يدل فهو الاسم كزيد وعلم والمراد

بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقدمها وتاخرها

وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها والقيد

في الكلمة بها لاخراج ما يدل على الزمان لا بهيئته بل بحسب جوهره

مادته كالزمان والامس واليوم والصبوح والغبوق فان دلالتها على

الزمان بموادها وجواهرها لا بهيئاتها بخلاف الكلمات فان دلالتها على

الزمان بحسب هيئتها بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة وان

وان اتحد الحدث المادة كضرب يضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلف

المادة كضرب وطلب فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الكلمة مركبة

لدلالة اصلها ومادتها على الحدث وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون

جزؤها دالا على جزء معناها فنقول المعنى من التركيب ان يكون هناك اجزاء

مرتبة مسموعة هي الفاظ او حروف والهيئة مع المادة ليست

بهذه المثابة فلا يلزم التركيب والتقييد بالمعين من الازمنة الثلثة

لا دخل له في الاحتراز الا انه حسن لان الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه زيادة

ايضاح ووجه التسمية اما بالاداة فلانها آلة في تركيب الالفاظ

بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو الجرح كانها لما دلت

على الزمان وهو متجدد ومتصرم تكلم الخواطر بتغير معناها واما بالاسم

فلانه اعلى مرتبة من ساير الالفاظ فيكون مشتملا على معنى السمو وهو

العلو قال وح اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا الخ اقول

اشارة الى تقسيم الاسم بالقياس الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه واحدا او

كثيرا فان كان الاول ان كان معناه واحدا فاما ان يتشخص في الكل المعنى اي

لم يصلح لان يكون مقولا على كثيرين او لم يتشخص ان يصلح لان يقال على كثيرين

ان تشخص ذلك المعنى ولم يصلح لان يقال على كثيرين كزيد يسمى علما في عرف
النحاة لانه علامة دالة على شخص معين وجزئيا حقيقيا في عرف
المنطقيين وان لم يتشخص ويصلح لان يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون
افراده فلا يخلو اما ان يكون حصوله في افراده الذهنية والخارجية على السوية
اولا فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها
متواطيا لان افراده متوافقة في معناه من التواطي وهو التوافق
كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها ايضا
بالسوية وان لم يتساو الافراد بل كان حصوله في بعضها اولى واقدم
واشد من البعض الاخر يسمى مشككا والتشكيك على ثلثة اوجه التشكيك
بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود فانه
في الواجب اتم واثبت واقوى منه في الممكن والتشكيك بالتقدم والتاخر
وهو ان يكون حصول معناه في بعضها متقدما على حصوله في البعض الاخر
كالوجود ايضا فان حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن و
التشكيك بالشدة والضعف وهو ان يكون حصول معناه في بعضها
اشد من البعض كالوجود ايضا فانه في الواجب اشد من وجود الممكن لان

٤٥

آثار الوجود في وجود الواجب اكثر كما ان البياض في تفريق البصر
في بياض الثلج اكثر مما هو في بياض العاج وانما يسمى مشككا لان افراده
مشتركة في اصل معناه ومختلفة باحد الوجوه الثلثة فالناظر اليه ان نظر
الى جهة الاشتراك خيل انه متواط لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة الا
ختلاف توهم انه مشترك كانه لفظ له معان كالعين فالناظر فيه يتشكك
هل هو متواط او مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم وان كان الثاني
اي وان كان المعنى كثيرا فاما ان يتخلل بين تلك المعاني نقل بان
كان موضوعا لمعنى اول ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر لمناسبة
بينهما اولم يتخلل فان لم يتخلل النقل بل كان وضعه لتلك المعاني
على السوية اي كما يكون موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى
من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لاشتراكه بين تلك المعاني كالعين
فانها موضوعة للباصرة والماء والذهب والركبة على السواء وان تخلل
بين تلك المعاني نقل فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول اولا فان ترك
يسمى لفظا منقولا لنقله من المعنى الاول والناقل اما الشرع فيكون منقولا
شرعيا كالصلوة والصوم فانهما في الاصل للدعاء ومطلق الامساك ثم

نقله الشرع الى الاركان المخصوص مع النية واما غير الشرع وهو اما العرف
العام فهو المنقول العرفي كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما يدب على
الارض ثم نقله العرف العام الى ذات القوايم الاربع من الخيل و
البغال والحمير او العرف الخاص ويسمى منقولا اصطلاحيا كاصطلاحات
النحاة او النظار اما اصطلاح النحاة فكالفعل فانه كان اسما يصدر عن
الفاعل كالاكل والضرب ثم نقله النحويون كلمة دلت على معنى في نفسه
مقترن باحد الازمنة الثلثة واما اصطلاح النظار فكالدوران فانه
للحركة في الشكل ثم نقله الى ترتب الاثر على ماله صلوح العلية وان
لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه ايضا يسمى حقيقة ان استعمل
في الاول وهو المنقول عنه ومجازا ان استعمل في الثاني وهو المنقول
اليه كالاسد فانه وضع اولا للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل
الشجاع لعلاقة بينهما وهي الشجاعة فاستعماله في الاول بطريق
الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلانها من حق فلان
الامر اثبته او من حققته اذا كنت فيه على يقين اذا كان اللفظ
مستعملا في موضوعه الاصلي فهو شيء مثبت في مقامه معلوم الدلالة

واما المجاز فلانه من جاز الشيء يجوزه اذا تعداه واذا استعمل اللفظ
في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الاصلي قال وكل
لفظ فهو بالنسبة الى لفظ اخر مرادف له اقول ما مر من تقسيم اللفظ
كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا تقسيم اللفظ
بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبناه الى لفظ اخر فلا يخ
اما ان يتوافقا في المعنى اي يكون معناهما واحدا او يختلفا في المعنى
اي يكون لاحدهما معنى وللاخر معنى اخر فان كانا متوافقين فهو مرادف
له واللفظان مترادفان اخذا من الترادف الذي هو ركوب احد خلف
اخر كان المعنى مركوب واللفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كا
لليث والاسد وان كانا مختلفين فهو مباين له واللفظان متباينان
لان المباينة المفارقة ومتى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحدا
فيتحقق المفارقة بين اللفظين للتفرقة بين المركوبين كالانسان
والفرس ومن الناس من ظن ان الناطق والفصيح ومثل السيف
والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقهما على ذات واحدة وهو فاسد
لان الترادف هو الاتحاد في المفهوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد
في الذات

من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون العكس قال واما المركب فهو
اما تام اقول لما فرغ عن المفرد واقسامه شرع في المركب وهو اما
تام واما غير تام لانه اما ان يصح السكوت عليه اي يفيد المخاطب
فايدة تامة فلا يكون مستتبعا للفظ آخر ينتظره المخاطب كما اذا قيل زيد
فبقي المخاطب منتظرا لان يقال قايم او قاعد مثلا بخلاف ما اذا قيل زيد
قايم واما ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام
والا فهو المركب الناقص وهذا التام اعني المركب التام اما ان يحتمل الصدق
والكذب وهو الخبر او لا يحتمل وهو الانشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقا
للواقع اولا فان كان مطابقا للواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقا
لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فيه يجاب عنه بان المراد بالواو
الواصلة او الفاصلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق او الكذب وكل
خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار
داخلة في الحد وهو غير مرضي لان الاحتمال لا معنى له حينئذ بل يجب ان يقال
ما صدق او ما كذب لانه امر نسبي والامر النسبي لا يتصور الا بين الشيئين
فالجواب ان المراد احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهومه ولا شك ان قولنا السماء

فوقنا

فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نعتبر الخارج احتمل عند العقل
الكذب وقولنا اجتماع النقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه
فمحصل التقسيم ان المركب التام ان احتمل الصدق والكذب بحسب المفهوم
فهو الخبر والا فالانشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة وضعية
او لا يدل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية فاما ان يقارن
الاستعلاء او يقارن التساوي او يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء
فهو امر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو
سؤال ودعاء وانما قيد الدلالة بالوضع احترازا عن الاخبار الدالة
على طلب الفعل فان قولنا كتب عليكم الصلوة او اطلب منكم الفعل
دال على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار عن
طلب الفعل وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبه على
ما هو في ضمير المتكلم ويندرج فيه التمني والترجي والقسم والنداء
ولا بد ان يجعل الاستفهام والنهي خارجان عن القسمة اما الاستفهام
فلانه لا يليق جعله من التنبيه لانه استعلام ما في ضمير المخاطب
لا تنبيه على ما في ضمير المتكلم واما النهي فلعدم دخوله تحت الامر لانه دال على طلب الترك

لا على الفعل لكن المصنف ادرج الاستفهام تحت التنبيه ولم يعتبر المناسبة

اللغوية والنهي تحت الامر بناء على ان الترك هو كف النفس لا عدم الفعل

فما من شانه ان يكون فاعلا ولو اردنا ابراز في القسمة قلنا الانشاء

اما ان لا يدل على طلب شيء بالوضع فهو التنبيه او يدل ولا يخلو اما ان يكون

المطلوب الفهم وهو الاستفهام او غيره واما ان يكون مع الاستعلاء وهو

الامر ان كان المطلوب الفعل ونهي انه كان الترك اي عدم الفعل او يكون

مع التساوي وهو التماس او مع الخضوع وهو السوال واما المركب الغير

التام فاما ان يكون الجزء الثاني منه قيدا للاول وهو التقييدي كالحيوان

الناطق او لا يكون وهو غير التقييدي كالمركب من اسم واداة او من كلمة

واداة قال الفصل الثاني في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي

حقيقي ان منع تصوره من وقوع الشركة فيه اقول المعاني هي الصور

الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ فان عبر عنها بالفاظ مفردة

فهي المعاني المفردة والا فمركبة والكلام ههنا انما هو في المعاني المفردة

كما ستعرف فكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما

ان يكون نفس تصوره اي حصوله في العقل مانعا من وقوع الشركة فيه اي اشتراكه بين كثيرين وصدقه

عليها او لا يكون فان منع نفس تصوره عن وقوع الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان

فان الهذية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه

على امور متعددة وان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان

فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين زيد وعمرو وغيرهما

في بعض النسخ نفس تصور معناه وهو سهو والا لكان للمعنى معنى والتقييد بالتصور

لان من الكليات ما يمنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة

فيه ممتنعة بالدليل الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمنع عن

صدقه على كثيرين فان بمجرد تصوره لو كان مانعا من الشركة لم نفتقر في اثبات

الوحدانية الى دليل وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء واللاامكان واللا

وجود فانها يمتنع ان يصدق على شيء من الاشياء لكن لا بالنظر الى مجرد

تصورها ومن ههنا يعلم ان افراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها

بل من افراده ما يمتنع ان يصدق عليه اذا لم يمنع العقل عن صدقه

عليه بمجرد تصوره فلو لم يعتبر التصور في تعريف الكلي والجزئي دخل مثل

الكليات في تعريف الجزئي فلا يكون مانعا وخرج عن تعريف

الكلي فلا يكون جامعا وبيان التسمية بالجزئي والكلي ان الكلي جزء الجزئي

غالبا كالانسان فانه جزء لزيد والجسم فانه جزء للحيوان فيكون الجزئي كلا وكلية
الشيء انما يكون بالنسبة الى الجزئي فيكون ذلك الشيء منسوبا الى الكلي والمنسوب
الى الكلي كلي وكذلك جزئية الشيء انما هي بالنسبة الى كلي فيكون منسوبا الى الجزء
والمنسوب الى الجزء جزئي واعلم ان الكلية والجزئية انما تعتبران في المعاني
بالذات واما في الالفاظ فقد يسمى كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم
المدلول قال والكلي اما ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا
او خارجا عنها والاول هو الحقيقي سواء اقول انك قد عرفت ان الغرض من
وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتناص المجهولات التصورية وهي لا تقتنص
بالجزئيات بل بالكليات فلا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها
فلهذا صار نظر المنطقي مقصورا على بيان الكليات وضبط اقسامها الكلي
اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فاما ان يكون نفس ماهيتها او داخلا فيها
او خارجا عنها والداخل يسمى ذاتيا والخارج يسمى عرضيا وربما يقال الذاتي
على ما ليس بخارج والاول اي الكلي الذي يكون نفس ماهية ما تحته من الجزئيات
وهو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرها من جزئياته
وهي لا تزيد على الانسان الا بعوارض مشخصة خارجة عنها بها يمتاز شخص

عن شخص آخر ثم لا يخ اما ان يكون متعدد الاشخاص في الخارج او لا يكون
فان كان متعدد الاشخاص فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا لان السائل بما هو عن الشيء انما يطلب تمام ماهيته و
حقيقته فان كان السؤال عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به
وان جمع بين شيئين او اشياء في السوال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام
ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينها ولما كان النوع
متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من افراده
فاذا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب الانسان لانه تمام
ماهيته المختصة به وان سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الجواب الانسان
ايضا لانه كمال ماهيتهما المشتركة فلا جرم يكون مقولا في جواب ما هو
بحسب الخصوصية والشركة معا وان لم يكن متعدد الاشخاص
بل ينحصر نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولا في جواب ما هو
بحسب الخصوصية لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب
الا تمام ماهيته المختصة به ولا فرد آخر له في الخارج يجمع بينه وبين
ذلك الشخص في السوال حتى يكون الجواب تمام الماهية المشتركة واذ

واذا علمت ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثيرين في جواب
ما هو وان لم يتعدد كان مقولا على واحد في جواب ما هو فهو كلي مقول
على واحد او على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو فالكلي جنس
وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص
وقولنا او على كثيرين ليدخل النوع المتعدد الاشخاص وقولنا على كثيرين
متفقين بالحقائق ليخرج الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق
وقولنا في جواب ما هو ليخرج الثلثة الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض
العام لانها لا يقال في جواب ما هو وهنا نظر وهو ان احد الامرين لازم
اما اشتمال التعريف على امر مستدرك واما ان لا يكون التعريف جامعا لان
المراد بالكثيرين ان كان مطلق سواء كانوا موجودين في الخارج او لم
يكونوا يلزم ان يكون قوله المقول على واحد زايدا حشوا لان النوع
الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن
وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج يخرج عن التعريف
الانواع التي لا وجود لها في الخارج اصلا كالعنقاء فلا يكون جامعا
والصواب ان يحذف من التعريف قوله على واحد بل لفظ الكلي ايضا في المقول على كثيرين

يغني عنه ويقال النوع وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب
ما هو ويخرج بكونه كلي نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية
اما اولا
معا والمصنف لما اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج قسمه
الى ما يقال بحسب الشركة والخصوصية والى ما يقال بحسب الخصوصية المحضة
وهو خروج عن هذا الفن كالجنس فلان نظر الفن عام يشمل المواد
كلها فالتخصيص للنوع الخارجي ينافي ذلك واما ثانيا فلان المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود
وقد جعله من اقسام النوع قال وان كان الثاني اقول الكلي الذي هو
جزء الماهية منحصر في جنس الماهية وفصلها لانه اما ان يكون تمام الجزء
المشترك بين الماهية وبين نوع اخر او لا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك
الجزء المشترك الذي لا يكون وراءه جزء مشترك بينهما اي مشترك لا يكون
جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك
الجزء او جزءا منه كالحيوان فانه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس
اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان او جزء منه كالجوهر والجسم
النامي والحساس والمتحرك بالارادة فكل منها وان كان مشتركا بين الانسان

والفرس فإنه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وإنما تمام المشترك
هو الحيوان المشتمل على الكل وبعبارة أخرى المراد بتمام المشترك مجموع الأجزاء
المشتركة بينهما كالحيوان فإنه مجموع الجوهر والجسم والنامي والحساس
والمتحرك بالإرادة وهي أجزاء مشتركة بين الإنسان والفرس وهو
منتقض بالأجناس البسيطة فالصواب ما أسلفناه وهذا الكلام وقع في
البين فلنرجع إلى ما كنا فيه فنقول جزء الماهية إن كان تمام المشترك
بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس وإلا فهو الفصل أما الأول فلأن جزء
الماهية إذا كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر يكون مقولا في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة لأنه إذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان
المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء وإذا أفرد الماهية
بالسؤال لم يصح ذلك الجزء لأن يكون مقولا في جواب لأن المطلوب حينئذ تمام
الماهية المختصة به والجزء لا يكون تمام الماهية المختصة إذ هو بعض
المسئول عنه فيكون ذلك الجزء إنما يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة
فقط ولا نعني بالجنس إلا هذا كالحيوان فإنه كمال الجزء المشترك بين ماهية
الإنسان ونوع آخر كالفرس حتى إذا سئل عن الإنسان والفرس بما هما كان الجواب الحيوان وإن أفرد الإنسان بالسؤال

لم يصلح للجواب لأنه تمام ماهية الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسموه
بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو فلفظ الكلي
مستدرك والمقول على كثيرين جنس للخمسة ويخرج بالكثيرين
الجزئي لأنه مقول على واحد فيقال هذا زيد وقولنا مختلفين بالحقائق
النوع لأنه مقول على كثيرين متفقين في جواب ما هو الكليات الباقية
قال وهو قريب إن كان الجواب عن الماهية أقول القوم قد رتبوا
الكليات حتى يتسهل عليهم التمثيل بها تسهيلا على المتعلم المبتدئ فو
ضعوا الإنسان ثم الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم المطلق ثم الجوهر
فالإنسان نوع كما عرفت والحيوان جنس لأنه تمام الماهية المشتركة
بين الإنسان والفرس وكذلك الجسم النامي جنس للإنسان لأنه
كمال الجزء المشترك بين الإنسان والنبات حتى إذا سئل عنهما بما هما
كان الجواب الجسم النامي وكذلك الجسم المطلق جنس له لأنه تمام
الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلا وكذلك الجوهر جنس له لأنه تمام الماهية
المشتركة بينه وبين العقل فقد ظهر أنه يجوز أن يكون لماهية واحدة أجناس
مختلفة بعضها فوق بعض إذا انتقش هذا على صحيفة الخاطر فنقول الجنس

اما قريب او بعيد لانه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركاتها في
ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع مشاركاتها فيه فهو القريب كالحيوان
فانه الجواب عن السؤال عن الانسان والفرس بما هما وهو الجواب عنه
وعن جميع الانواع المشتركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب
عن الماهية وعن بعض مشاركاتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن
البعض الآخر فهو البعيد كالجسم النامي فان النباتات والحيوانات
تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية
لا المشاركات الحيوانية بل الجواب عنه وعن المشاركات الحيوانية
الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس بعيدا بمرتبة كالجسم
النامي بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر
وثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالقياس اليه فان الحيوان
والجسم النامي جوابان وهو جواب ثالث واربعة اجوبة ان كان
بعيدا بثلث مراتب كالجوهر فان الحيوان والجسم النامي والجسم
اجوبة ثلثة وهو جواب رابع وعلى هذا القياس فكلما يزيد البعد يزيد
عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البعد بواحد لان

لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من البعيد جواب آخر قال وان
لم يكن تمام الجزء المشترك الى آخره اقول هذا بيان للشق الثاني من
الترديد وهو ان جزء الماهية ان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع ما يكون
فصلا وذلك لانه احد الامرين لازم على ذلك التقدير وهو ان ذلك الجزء
اما ان لا يكون مشتركا اصلا بين الماهية ونوع آخر او يكون بعضا من
تمام المشترك مساويا له وايا ما كان يكون فصلا اما لزوم احد الامرين
فلان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك فاما ان لا يكون مشتركا ولا يكون
تمام المشترك بل بعضه فذلك البعض اما ان يكون مباينا لتمام
المشترك او اخص منه او اعم او مساويا له لا جائز ان يكون مباينا له لان
الكلام في الاجزاء المحمولة ومن المحال ان يكون المحمول على الشيء مباينا له
ولا اخص لوجود الاعم بدون الاخص فيلزم وجود الكل بدون الجزء
وانه محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر
لو كان اعم من المشترك لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك
تحقيقا لمعنى العموم فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الذي
هو بازائه تمام المشترك لوجوده فيهما فاما ان يكون تمام المشترك بينهما

وهو محال لان المقدر ان الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما
من الانواع واما ان لا يكون تمام المشترك بل بعضا منه فيكون
للماهية تماما المشترك احدهما تمام المشترك بين الماهية والنوع
الذي باينها به والثاني تمام المشترك بينها وبين النوع الثاني الذي بازاء تمام
المشترك الاول وح لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني
اتم منه لكان موجودا في نوع اخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون
مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي بازاء تمام المشترك
الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بعضه فيحصل تمام مشترك
ثالث وهلم جرا فاما ان لا يكون تمام المشتركات الى غير النهاية او ينتهي
الى بعض تمام المشترك مساويا له فالاول محال والا لتركب الماهية
من اجزاء غير متناهية وقوله والا تسلسل ليس على ما ينبغي لان
التسلسل هو ترتب امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ترتب اجزاء
الماهية وانما يلزم لو كان تمام المشترك الثاني جزءا من تمام المشترك
الاول وهو غير لازم ولعله اراد بالتسلسل وجود امور غير متناهية في
الماهية لكنه خلاف المتعارف واذا بطلت الاقسام الثلثة تعين ان يكون

بعض تمام المشترك مساويا له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير
كل واحد من الامرين فلانه ان لم يكن مشتركا اصلا يكون مختصا
بها فيكون مميزا للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساويا
له فيكون فصل تمام المشترك لاختصاصه به وتمام المشترك جنس
فيكون فصلا للماهية لانه تميز الجنس عن جميع اغياره وجميع
اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميزا للماهية عن بعض
اغيارها ولا نعني بالفصل الا مميز الماهية في الجملة والى هذا اشار
بقوله وكيف ما كان اي سواء لم يكن الجزء مشتركا اصلا او يكون
بعضا من تمام المشترك مساويا له فهو مميز الماهية عن ما يشاركها
في جنس او وجود فيكون فصلا للماهية واما قال في جنس او
وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام
المشترك يكون مميز الماهية في الجملة وهو الفصل واما انه يكون
مميزا عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل
وجب ان يكون لها جنس فلا فالماهية ان كان لها جنس كان
فصلها مميزا لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا اقل ان يكون

لماهيات ركات في الوجود والشيئية وح يكون فصلها مميزا لها
عنها ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب بان يقال بعض تمام
المشترك ان لم يكن مشتركا بين تمام المشترك ونوع آخر يكون
مختصا بتمام المشترك فيكون فصلا له فيكون فصلا للماهية وان
كان مشتركا بينهما لم يكن تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع
فيكون بعضا من تمام المشترك بينهما وهكذا لا يقال ان حصر جزء
الماهية في الجنس والفصل باطل لان الجوهر الناطق او الجوهر
الحساس مثلا جزء ماهية الانسان مع انه ليس بجنس ولا فصل
لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لا في مطلق الاجزاء فهذا ما
وعدناه في صدر البحث **قال** ورسموه بانه كلي يحمل على الشيء في جواب
اي شيء هو في جوهره **اقول** رسموا الفصل بانه كلي يحمل
على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره كالناطق والحساس فانه
اذا سئل عن الانسان او عن زيد باي شيء هو في جوهره فالجواب
هو الناطق او الحساس لان السوال باي شيء هو انما يطلب ما يميز الشيء
في الجملة وكل ما يميز يصلح للجواب ثم ان طلب المميز الجوهري يكون

الجواب بالفصل وان طلب المميز العرضي يكون الجواب بالخاصة فما
لكلي جنس يشمل سائر الكليات وبقولنا يحمل على الشيء في جواب اي شيء
هو يخرج النوع والجنس والعرض العام لان النوع والجنس يقالان
في جواب ما هو لا في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب
اصلا وبقولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة للشيء
لكن لا في جوهره وذاته فان قلت السائل باي شيء هو ان طلب مميز الشيء
عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحساس فصل الانسان لانه لا يميزه
عن جميع الاغيار وان طلب المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار
او عن بعضها فالجنس مميز للشيء عن بعضها فيجب ان يكون صالحا
للجواب فلا يخرج عن الحد فنقول لا نكتفي في جواب اي شيء هو في
جوهره بالتمييز في الجملة بل لا بد معه من ان لا يكون تمام المشترك
بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن التعريف ولما كان محصلة
ان الفصل كلي ذاتي لا يكون مقولا في جواب ما هو ويكون مميزا للشيء
في الجملة فلو فرضنا ماهية تتركب من امرين متساويين او امور
متساوية كماهية الجنس العالي او الفصل الاخير كان كل منها فصلا

ان ج

لها لانه يميز الماهية تمييزاً جوهرياً واعلم ان قدماء المنطقيين زعموا ان كل
ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء
وحدّ الفصل بانه كلي مقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره من جنسه
واذا لم يساعد البرهان على ذلك نبّه المصنف على ضعفه بالمشاركة في الوجود
اولاً وبايراد هذا الاحتمال ثانياً قال والفصل المميز للنوع عن مشاركه
في الجنس اقول والفصل اما مميز عن المشارك الوجودي فان كان
مميزاً عن المشارك الجنسي فهو اما قريب او بعيد لانه ان ميزه عن
مشاركاته في الجنس القريب فهو فصل قريب كالناطق للانسان فانه
يميزه عن مشاركاته في الحيوان وان ميزه عن مشاركاته في الجنس
البعيد فهو فصل بعيد كالحساس للانسان فانه يميزه عن مشاركاته في
الجسم النامي واما اعتبار القرب والبعد في الفصل المميز في الجنس لان
الفصل المميز في الوجود ليس بمحقق الوجود بل هو مبني على احتمال يذكر وربما يمكن
ان يستدل على بطلانه بانه يقال لو تركبت ماهية حقيقية من امرين متساويين
فاما ان لا يحتاج احدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض
اجزاء الماهية الحقيقية الى البعض واحتاج فاما ان احتاج كل منهما الى الآخر يلزم الدور والا يلزم الترجيح

بلا مرجح لانهما ذاتيان متساويان فاحتياج احدهما الى الآخر ليس اولى
من احتياج الآخر اليه او يقال لو تركب جنس عالٍ كالجوهر مثلاً من امرين
متساويين فاحدهما ان كان عرضاً تقوم الجوهر بالعرض فهو محال وان
كان جوهراً فاما ان يكون الجوهر نفسه فيلزم ان يكون الكل نفس جزئه
وانه محال او داخلاً فيه فهو ايضاً محال لامتناع تركب الشيء من نفسه
وغيره او خارجاً عنه فيكون عارضاً له لكن ذلك الجزء ليس عارضاً
لنفسه بل يكون العارض بالحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه
عارضاً وانه محال وليتنظر في هذا المقام فانه من مطارح الاذكياء قال
واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن معروضه فهو اللازم اقول الثالث
من اقسام الكلي ما يكون خارجاً عن الماهية اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية
او يمكن انفكاكه والاول العرض اللازم كالفردية للثلثة والثاني العرض
المفارق كالكاتب بالفعل للانسان واللازم اما لازم للوجود كالسواد
للحبشي فانه لازم لوجوده تشخصه لا للماهية لان ماهية الانسان ولو كان
السواد لازماً للانسان لكان كل انسان اسود وليس كذلك واما لازم
للماهية كالزوجية للاربعة فانه متى تحقق ماهية الاربعة امتنع انفكاك الزوجية عنها

لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفه ما يمتنع انفكاكه
عن الماهية وقد قسمه الى ما لا يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو لازم الوجود
انفكاكه عن الماهية والى ما يمتنع وهو لازم الماهية لانا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا يمتنع
انفكاكه عن الماهية غاية ما في الباب انه لا يمتنع انفكاكه عن الماهية من
حيث هي هي لكن لا يلزم منه ان لا يمتنع عن الماهية في الجملة فانه يمتنع الانفكاك
عن الماهية الموجودة وما يمتنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو ممتنع الانفكاك
عن الماهية في الجملة فان ما يمتنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمتنع
انفكاكه عن الماهية من حيث انها موجودة او يمتنع انفكاكه عن الماهية
من حيث هي هي الثاني لازم الماهية والاول لازم الوجود مورد التقسيم
هنا والتقسيم ولو قال اللازم ما يمتنع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال
ثم لازم الماهية اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي تصوره مع تصور
ملزومه في جزم العقل باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين في جزم مجرد
تصورهما بان الاربعة منقسمة بمتساويين واما اللازم الغير البين
فهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي الزوايا
للقائمتين للمثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا

للقائمتين لا يكفي في جزم الذهن بان المثلث متساوي الزوايا للقائمتين
بل يحتاج الى وسط وههنا نظر وهو ان الوسط على ما فسره القوم ما يقترن
بقولنا لانه حين يقال لانه كذا اذا قلنا العالم محدث لانه متغير فما
يقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار
اللزوم الى وسط انه يكفي فيه مجرد تصور اللازم والملزوم لجواز توقفه
على شيء آخر من حدس او تجربة او حس او غير ذلك فلو اعتبرناه
الافتقار الى الوسط في مفهوم غير البين لم ينحصر لازم الماهية في البين
وغيره وقد يقال البين على اللازم الذي يلزم من تصور ملزومه
تصوره لكون الاثنين ضعفا للواحد فان من تصور الاثنين ادرك
انه ضعف الواحد والبين بالمعنى الاول اعم لانه متى كفى تصور الملزوم في
اللزوم يكفي تصور اللازم مع تصور الملزوم وليس كلما يكفي التصوران
يكفي التصور الواحد والعرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل
وصفرة الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب وهذا
التقسيم ليس بحاصر لان العرض المفارق هو ما لا يمتنع انفكاكه عن
الشيء وما لا يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكا حتى ينحصر في سريع الانفكاك وبطيئه لجواز ان لا ينفك عن

الشيء ويدوم له قال وكل واحد من اللازم والمفارق
ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اقول الكلي الخارج
عن الماهية سواء كان لازما او مفارقا اما خاصة او عرض
عام لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
فانه يختص بحقيقة الانسان وان لم يختص بها بل يعمها وغيرها
فهو العرض العام كالماشي فانه يتناول الانسان وغيره وترسم
الخاصة بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا
فالكلية مستدركة على ما مر غير مرة فقولنا فقط يخرج الجنس
والعرض العام لانهما مقولان على حقايق وقولنا قولا عرضيا
يخرج النوع والفصل لان قولهما على ما تحتهما ذاتي لا عرضي ويرسم
العرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة وغيرها قولا عرضيا فقولنا
وغيرها يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة
واحدة فقط وقولنا قولا عرضيا يخرج الجنس لان قوله ذاتي وانما
كان هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز ان يكون لها ماهيات
وراء تلك المفهومات ملزومات مساوية لها فحيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها الرسم وهو المعتبر

عن التحقيق لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوما تها
ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات
فيكون هي حدودا على ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم
بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم وتمثيل
الكليات بالناطق والضاحك والماشي لا بالنطق والضحك
والمشي التي هي مباديها فايدة وهي ان المعتبر في حمل الكلي على جزئياته
حمل المواطاة وهو حمل هو هو لا حمل الاشتقاق وهو حمل هو ذو
هو والنطق والضحك والمشي لا يصدق على افراد الانسان بال
مواطاة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق او ناطق واذ قد سمعت
ما تلونا عليك ظهر لك ان الكليات منحصرة في خمسة نوع وجنس
فصل وخاصة وعرض عام لان الكلي اما ان يكون نفس ماهية
ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها فان كان نفس
ماهية ما تحته من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلا فيها فاما
ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر وهو الجنس او لا يكون
وهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فالعرض العام اعلم ان

المصنف قسم الكلي الخارجي من الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلا
منهما الى الخاصة والعرض العام فيكون الخارج منقسما الى اربعة
اقسام فيكون اقسام الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لا خمسة فلا
يصح قوله بعد ذلك فالكليات اذن خمسة قال الفصل الثالث في
مباحث الكلي والجزئي وفيه خمسة اقول قد عرفت في اول
الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان
لم يكن مانعا من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي وان كان مانعا من
الاشتراك فهو الجزئي فمناط الكلية والجزئية انما هو الوجود العقلي
واما ان يكون الكلي ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فامر
خارج عن مفهومه واليه اشار بقوله والكلي قد يكون ممتنع
الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ يعني امتناع وجود الكلي
او امكان وجوده ليس يقتضيه نفس مفهوم الكلي بل اذا جرد
العقل النظر اليه احتمل عنده اما ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او
اما ان يكون ممكن الوجود فيه فالكلي اذا نسبناه الى الوجود الخارجي اما
ان يكون ممتنع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فيه والاول كشريك الباري عز اسمه والثاني

٥٨

ه اما ان يكون موجودا في الخارج او لا والثاني كالعنقاء والاول اما
ان يكون متعدد الافراد في الخارج او لا يكون متعدد الافراد فان لم
يكن متعدد الافراد في الخارج بل يكون منحصرا في فرد فلا يخ اما ان
يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان
غيره والاول كالباري تعالى والثاني كالشمس وان كان له
افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون افراده
متناهية او غير متناهية والاول كالكواكب السيارة
فانه كلي منحصر في الكواكب السبعة السيارة والثاني كالنفس
الناطقة فان افرادها غير متناهية على مذهب بعض قال
الثاني اذا قلنا للحيوان مثلا بانه كلي اقول اذا قلنا للحيوان
مثلا انه كلي فهناك ثلثة امور الحيوان من حيث هو هو و
مفهوم الكلي من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان
الكلي وهو المجموع المركب منهما من الحيوان والكلي والتغاير بين
هذه المفهومات ظاهر فانه لو كان المفهوم من احدهما عين
المفهوم من الاخر لزم من تعقل احدهما تعقل الاخر وليس كذلك فان مفهوم الكلي

قال

ما لايمتنع نفس تصوره عن وقوع الشركة فيه ومفهوم الحيوان
الجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة ومن البين جواز تعقل
احدهما مع الذهول عن الاخر والاول يسمى كليا طبيعيا لانه
طبيعة من الطبايع او لانه موجود في الطبيعة اي في الخارج
والثاني كليا منطقيا لان المنطق انما يبحث عنه وبما قال ان الكلي
المنطقي كونه كليا فيه مسامحة اذ الكلية انما هي مبدأه والثالث
كليا عقليا لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان
اعتبار هذه الامور لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يجري في
سائر الماهيات ومفهومات الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع يحصل
نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرهما والكلي الطبيعي
موجود في الخارج لان هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان وجزء الموجود
موجود فالحيوان موجود وهو كلي طبيعي واما الكليان الاخران اي الكلي المنطقي
والكلي العقلي ففي وجودهما خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل
الحكمة الالهية الباحثة عن احوال الموجود من حيث انه موجود وقد اشرنا الى انها
وسر الكلي الطبيعي فلا وجه لايراده واما تنبيها على اخر قال الثالث الكليان

المتساويان اقول النسب بين الكليات منحصرة في اربعة التساوي
والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه والتباين
وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر فاما ان يصدقا على شيء او لم
يصدقا فان لم يصدقا على شيء اصلا فهما متباينان كالانسان والفرس
فانه لا يصدق الانسان على شيء من افراد الفرس وبالعكس وان صدقا
على شيء فلا يخلو اما ان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر
اولا فان صدق فهما متساويان كالانسان والناطق فان كل ما يصدق
عليه الانسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وان لم يصدق فاما
احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر من غير العكس او لا يصدق فان
صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل الاخر اعم مطلقا
والاخر اخص مطلقا كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان
وليس كل حيوان انسانا وان لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص
من وجه وكل واحد منهما اعم من الاخر من وجه واخص من وجه
فانهما لما تصادقا على شيء ولم يصدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر
كان هناك ثلث صور احديها يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق

فيما هذا دون ذاك والثالثة ما يصدق فيما ذاك دون هذا كالحيوان
والابيض فانهما يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان
بدون الابيض على الحيوان الاسود وفي الجماد الابيض فيكون
كل واحد منهما شاملا للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير
الابيض والابيض شامل للحيوان وغير الحيوان فباعتبار ان
كل واحد منهما شامل للآخر يكون اعم منه وباعتبار انه مشمول
له يكون اخص منه فمرجع التباين الى سالبتين كليتين من
الطرفين والتساوي الى موجبتين كليتين والعموم المطلق
الى موجبة كلية من احد الطرفين وسالبة جزئية من الطرف الآخر
ومن وجه الى سالبتين جزئيتين وموجبة جزئية وانما اعتبر
النسب بين الكليين لان المفهومين اما كليان او جزئيان
او كلي وجزئي والنسب الاربع لا يتحقق في القسمين الآخرين
اما الجزئيان فلانهما لا يكونان الا متباينين واما الجزئي و
الكلي فلان الجزئي ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون اخص منه
مطلقا وان لم يكن جزئيا له يكون مباينا له قال ونقيضا المتساويين

متساويان اقول لما فرغ من بيان النسب بين العينين شرع
في النسب بين النقيضين فنقيضا المتساويين متساويان اي
يصدق كل من نقيض المتساويين على كل ما يصدق عليه النقيض
الآخر والا لكذب احد النقيضين على بعض النقيض الآخر لكن ما يكذب
عليه احد النقيضين يصدق عليه عينه والا لكذب النقيضان فيصدق
عين احد المتساويين على بعض نقيض الآخر وصدق احد المتساويين
بدون الآخر هذا خلف مثلا يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق
وكل لا ناطق لا انسان والا لكان بعض اللاانسان ليس بلاناطق
فيكون بعض اللاانسان ناطقا فبعض الناطق لا انسان وهو محال و
نقيض الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا اي
يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم وليس
كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول
فلانه لو لم يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم
لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه نقيض الاعم فيصدق
الاخص بدون الاعم كانه لو يصدق على اللاحيوان لا انسان لكان بعض اللاحيوان انسانا

فبعض الانسان لا حيوان وهذا خلف واما الثاني فلانه لو لا صدق قولنا
ليس كل ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم لصدق
نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص فيصدق الاخص على كل
الاعم بعكس النقيض وهو بط فليس كل لا انسان لا حيوانا والا لكان كل
لا انسان لا حيوانا وينعكس الى كل حيوان انسان او نقول ايضا قد
ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض
الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون العينان متساويين هذا
خلف او نقول العام صادق على بعض نقيض الاخص تحقيقا للعموم
فليس بعض نقيض الاخص نقيض الاعم بل عينه وفي قوله لصدق نقيض
الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس تسامح لجعل
الدعوى جزءا من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامران اللذان
بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا اي لا مطلق ولا
من وجه لان هذا العموم اي العموم من وجه متحقق بين عين الاعم
مطلقا ونقيض الاخص وليس بين نقيضيهما عموم اصلا لا مطلق
ولا من وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلانهما يتصادقان في اخص افراد

ويصدق الاعم بدون نقيض الاخص في ذلك الاخص وهو
بالعكس في نقيض الاعم كالحيوان واللاانسان فانهما يصدق
يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللاانسان في
الانسان واللاانسان يصدق بدون الحيوان في الجماد واما
انه لا يكون بين نقيضيهما عموم فللتباين الكلي بين نقيض
الاعم وعين الاخص لامتناع صدقهما على شيء فلا يكون بينهما
عموم اصلا واما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون
جزئيا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الاخر في الجملة ومرجعه الى
جزئين كما ان التباين الكلي السابقان او التباين الجزئي اما عموم من وجه او
كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا فلا بعض الصور فان لم يتصادقا في صورة ما اصلا
وهو التباين الكلي والا فالعموم من وجه فلما صدقت التباين الجزئي ها
العموم من وجه لا يلزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصلا فان
قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا باطل
لان الحيوان اعم من الابيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه فنقول
المراد به انه ليس يلزم ان يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع الاشكال او نقول

لو قال بين نقيضيهما عموم لافاد العموم في جميع الصور لان
الاحكام المذكورة في الفن انما هي كليات فاذا قال ليس بين
نقيضيهما عموم كان رفعا للايجاب الكلي ويحقق العموم في بعض
الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضيهما من
بينهما عموم من وجه بل عدم النسبة بينهما بالعموم ولو بصدد ذلك
فاعلم ان النسبة بينهما المباينة الجزئية لان العين اذا كان كل
واحد منهما بحيث يصدق بدون الاخر كان النقيضان ايضا كذلك
ولا نعني بالمباينة الجزئية الا هذا القدر ونقيضا المتباينين
متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يصدقا على شيء كاللاانسان
واللافرس الصادقين على الجماد او لا يصدقا كاللاوجود واللاعدم
فلا شيء مما يصدق عليه اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكس
واياما كان فيحقق التباين الجزئي قطعا واما اذا صدقا على شيء
كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من المتباينين يصدق مع
نقيض الاخر فيصدق كل واحد من نقيضيهما بدون الاخر فالتباين
الجزئي لازم جزما وقد ذكره المتن ههنا ما لا يحتاج اليه وترك

ما يحتاج

ما يحتاج الى ذكره اما الاول فلانه قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق
احد المتباينين مع نقيض الاخر زايد لا طائل تحته اما الثاني فلانه
وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض
الاخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون
الاخر لا صدق واحد منهما بدون الاخر وليس يلزم من صدق
احد الشيئين مع نقيض الاخر صدق كل واحد من النقيضين
بدون الاخر فترك لفظة كل مما لا بد منه وانت تعلم ان الدعوى
تثبت بمجرد المقدمة القائلة كل واحد من المتباينين يصدق
مع نقيض الاخر لانه يصدق كل واحد من النقيضين بدون الاخر
ح وهو المباينة الجزئية فباقي المقدمات مستدرك قال الرابع
الجزئي كما يقال على المعنى المذكور اقول الجزئي مقول
بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئيا حقيقيا لان جزئيته
بالنظر الى حقيقته المانعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي
وعلى كل اخص تحت اعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى
جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء اخر وبازائه الكلي

الاضافي وهو الاعم من شيء وفي تعريف الجزئي الاضافي نظر لانه و
الكلي الاضافي متضايفان لان معنى الجزئي الاضافي الخاص ومعنى
الكلي الاضافي العام كما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك
العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضايفين لا يجوز ان يذكر
في تعريف المتضايف الآخر والا لكان تعقله قبل تعقله لا معه
وايضا لفظة كل التي للافراد في التعريف ليس بجائز فالاولى
ان يقول هو الاخص من شيء وهو اي الجزئي الاضافي اعم من
الجزئي الحقيقي يعني كل جزئي حقيقي جزئي اضافي بدون العكس
اما الاول فلان كل جزئي حقيقي وهو مندرج تحت ماهيته المعراة
عن المشخصات كما اذا جردنا زيدا عن المشخصات التي بها صار شخصا
معينا بقي الماهية الانسانية وهي اعم منه فيكون كل جزئي حقيقي مندرجا
تحت اعم فيكون جزئيا اضافيا فهذا منقوض بواجب الوجود فانه شخص
ويمتنع ان يكون له ماهية كلية والا فهو ان كان بمجرد تلك الماهية الكلية
يلزم ان يكون امر واحد كليا وجزئيا وهو محال وان كان تلك الماهية مع شيء آخر
يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا للتشخص وهو محال كما تقرر ان تشخص

الواجب حينئذ

هر كجا باشد نشان پاي او نجا چشم خاك بوم ودايم وجدان آب بيرون

الواجب حينئذ واما الثاني فلجواز ان يكون الجزئي الاضافي
كليا لان الاخص من شيء والاخص من شيء يجوز ان يكون
كليا تحت كلي آخر بخلاف الجزئي الحقيقي فانه يمتنع ان يكون
كليا **قال** الخامس النوع الى آخره **اقول** النوع كما يطلق
على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين في جواب
ما هو يقال له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى
حقيقته الواحدة في افراده كذلك يطلق بالاشتراك
على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو
قولا اوليا اي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان
فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنس وهو الحيوان
حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فالجواب انه حيوان وبهذا
المعنى يسمى نوعا اضافيا لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه
فالماهية بمنزلة الجنس ولا بد من ذكر الكلي لما
سمعت وذكر الكلي لانه جنس للكليات لا يتم حدودها
بدون ذكره فان تلك الماهية هي الصورة المعقولة من الشيء والصور

العقلية كليات نذكر ما يغني عن ذكر الكلي فنقول الماهية ليس
مفهومها مفهوم الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن دلالة
الالتزام مهجورة في الحدود وقوله في جواب ما هو يخرج الفصل
والخاصة والعرض العام فان الجنس لا يقال عليها وغيرها في جواب
ما هو واما تقييد القول بالاولي فاعلم اولاً ان سلسلة الكليات
انما ينتهي بالاشخاص وهو النوع المقيد بالتشخص وفوقها الاصناف
وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالترك والروم و
فوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا حمل كليات مترتبة
على شيء واحد يكون حمل العالي عليه بواسطة حمل السافل عليه
فان الحيوان انما يصدق على زيد او على الترك بواسطة حمل
الانسان عليها وحمل الحيوان على الانسان فقوله قولاً اولياً
احتراز عن الصنف فانه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس
في جواب ما هو حتى اذا سئل عن الترك والفرس بما هما
كان الجواب الحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس باولي
بل بواسطة حمل النوع فباعتبار الاولية في القول يخرج الصنف عن الحد لانه

لا يسمى نوعا اضافيا قال ومراتبه اربع اقول ان يشير الى مراتب
النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان يترتب
حتى يكون نوع حقيقي فوق آخر والا لكان النوع الحقيقي جنسا واما
الاضافي فقد يترتب لجواز ان يكون نوع اضافي فوق نوع آخر
اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم
النامي وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع للجوهر فباعتبار
ذلك صار مراتبه اربعاً لانه اما ان يكون اعم الانواع او اخصها
او اعم من بعضها واخص من البعض او مباينا للكل والاول هو
النوع العالي كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانسان
والثاني النوع السافل كالانسان فانه اخص من ساير الانواع
والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه اخص من الجسم النامي واعم
من الانسان وكالجسم النامي فانه اخص من الجسم المطلق واعم من
الحيوان والرابع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في الوجود وقد يقال
في تمثيله انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحته
العقول العشرة وهي في حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون اعم من نوع او اخص
آخر

تحته نوع بل اشخاص ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس
وهو الجوهر على ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه
اخر وهو ان النوع اما ان يكون فوقه نوع وتحته نوع او لا يكون فوقه
نوع ولا تحته نوع او يكون فوقه نوع ولا يكون تحته نوع او يكون
ولا يكون فوقه نوع وذلك ظاهر قال

ومراتب الاجناس ايضا اربع لانه اقول كما ان الانواع الاضافية تترتب
متنازلة كذلك الاجناس ايضا قد تترتب متصاعدة حتى يكون
جنس فوقه جنس اخر فكذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربع
لانه ان كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهر وان كان
اخصها فهو الجنس السافل كالحيوان او اعم واخص فهو الجنس المتوسط
كالجسم النامي والجسم او مباينا للكل فهو الجنس المفرد الا ان العالي
في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب
الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي
بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس
ونوعية الشيء انما يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع

اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد ومثل بالعقل على تقدير
ان يكون الجوهر جنسا فانه ليس اعم من جنس اذ ليس تحته
الا العقول العشر وهي انواع لا اجناس ولا اخص اذ ليس
فوقه الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس لا يقال احد التمثيلين
فاسد اما تمثيل النوع المفرد بالعقل على تقدير جنسية الجوهر واما
تمثيل الجنس المفرد بالعقل على تقدير عرضية الجوهر
لان العقل ان كان جنسا يكون تحته انواع فلا يكون نوعا مفردا
بل عاليا فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل
الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنسا لا يكون جنسا مفردا لانا نقول
التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشر متفقة بالنوع والثاني
على تقدير ان العقول العشر مختلفة بالحقائق والتمثيل يحصل بمجرد
الفرض سواء طابق الواقع او لم يطابقه قال والنوع الاضافي موجود
الخ اقول لما نبه ان للنوع معنيين اراد ان يبين النسبة بينهما وقد
ذهب قدماء المنطقيين والشيخ في الشفاء الى ان النوع الاضافي
اعم مطلقا من الحقيقي ورد المصنف ذلك في صورة دخول الخ

وبان ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلق فان كلا منهما موجود بدون
الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة
فانها انواع اضافية وليست انواعا حقيقية لانها اجناس واما وجود
النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل و
النفس والوحدة والنقطة فانها انواع حقيقية وليست انواعا
اضافية والا لكانت مركبة لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت
جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ما هو الحق عنده وهو
ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون
الآخر وهما يتصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول
على افراد متفقة الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه وعلى غيره
الجنس في جواب ما هو قال وجزء المقول في جواب ما هو اقول المقول
في جواب ما هو هو الدال على الماهية المسؤول عنها بالمطابقة كما اذا
سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية
الانسان مطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابقة
اي بلفظ يدل بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالحيوان او الناطق

٦٦

فان معنى الحيوان جزء لمجموع معنى الحيوان الناطق المقول في جواب
السؤال بما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال
عليه بالمطابقة وانما يسمى واقعا في طريق ما هو لان المقول
في جواب ما هو طريق ما هو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في
جواب ما هو بالتضمن اي بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى
داخلا في جواب ما هو كمفهوم الجسم او النامي او الحساس
او المتحرك بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المقول
في جواب ما هو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن
وانما انحصر جزء المقول في جواب ما هو في التضمن لان دلالة الا
لتزام مهجورة في جواب ما هو لما انه لا يذكر في جواب
ما هو لفظ يدل على ماهية المسؤول عنها او على اجزائها بالالتزام
اصطلاحا قال والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه
اقول الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس اي جنس
ذلك النوع اما نسبته الى النوع فبانه مقوم له اي داخل في قوامه
وجزء ماهيته اما الى الجنس فبانه مقسم له اي محصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما

من الجنس ونوعا له مثلا الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في
قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان جعله حيوانا ناطقا وهو مقسم
من الحيوان اذا تصور طبيعة الجنس العالي جاز ان يكون له فصل
يقومه لجواز ان يتركب من امرين متساويين او من امور متساوية
في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل ماهية لها فصل لابد ان
يكون لها جنس وقد عرفت ذلك ووجب ان يكون له اي للجنس العالي
فصل يقسمه لوجوب ان يكون تحته انواع وفصول الانواع
بالقياس الى الجنس مقسمات والنوع السافل يجب ان يكون
له فصل مقوم ويمتنع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلوجوب
ان يكون فوقه جنس وبالجنس لابد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركاته
في ذلك الجنس واما الثاني فلامتناع ان يكون تحته انواع والا لم يكن
سافلا والمتوسطات سواء كانت انواعا او اجناسا يجب ان يكون
لها فصول مقومات لان فوقها اجناسا وفصول مقسمات لان
تحتها انواعا وكل فصل يقوم النوع العالي او الجنس العالي فهو يقوم
السافل لان العالي مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لانه فوقه [illegible] فرق وان قال

العالي مقومات للسافل فلو كان جميع
مقومات السافل مقومات للعالي لم
يكن بين العالي والسافل فرق

غير عكس كليا لان بعض مقوم السافل مقسم للعالي وكل فصل يقسم
الجنس السافل فهو مقسم للعالي لان معنى تقسيم السافل تحصيله في
نوع وكل ما يحصل السافل يحصل العالي فيكون العالي حاصلا ايضا
في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي ولا ينعكس كليا اي ليس
كل مقسم للعالي مقسما للسافل لان فصل السافل مقسم للعالي وهو لا يقسم السافل
بل يقومه ولكن ينعكس جزئيا فان بعض مقسم العالي مقسم
للسافل وهو مقسم السافل قال الفصل الرابع في التعريفات
اقول وقد سلف لك ان نظر المنطقي اما في القول الشارح او في الحجة
ولكل منهما مقدمات يتوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ من تبيان
مقدمات القول الشارح فقد حان ان يشرع فيه فالقول الشارح هو
المعرف والمعرف ما يستلزم تصوره تصور الشيء او امتيازه عن
كل ما عداه وليس المراد بتصور الشيء تصوره بوجه ما والا لكان
الاعم من الشيء او الاخص منه معرفا لانه قد يستلزم تصوره تصور
ذلك الشيء بوجه ما ولكان قوله او امتيازه عن كل ما عداه مستدركا لان كل
معرف فهو مفيد لتصور الشيء بوجه ما بل المراد بتصوره بكنه الحقيقة وهو الحد التام كالحيوان الناطق

فان تصوره يستلزم لتصور حقيقة الانسان واما ثانيا او امتيازه عن كل
ما عداه ليتناول الحد الناقص والرسوم فان تصوره ايضا لا يستلزم
تصور حقيقة الشيء بل امتيازه عن جميع اغياره ثم المعرف اما ان يكون
نفس المعرف او غيره لا جائز ان يكون نفس المعرف لوجوب ان يكون معلوما
قبل المعرف والشيء لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المعرف ولا يخلو اما ان
يكون مساويا له او اعم منه او اخص منه او مباينا له لا سبيل الى الاعم
من المعرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان المقصود من التعريف
اما تصور حقيقة المعرف واما امتيازه عن جميع ما عداه والاعم من الشيء
لا يفيد شيئا منهما ولا الى الاخص لكونه اخفى لانه اقل وجودا في العقل
فان وجود الخاص في العقل يستلزم لوجود العام فيه وربما يوجد في
العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص ومعانده اكثر
فان كل شرط ومعاند للعام فهو شرط ومعاند للخاص ولا ينعكس
وما يكون شروطه ومعانداته اكثر يكون وقوعه في العقل اقل وما هو
اقل وجودا في العقل فهو اخفى عند العقل والمعرف لا بد ان يكون اجلى من
المعرف ولا الى المباين لانه ابعد من الاعم والاخص لما لم يصلح للتعريف مع قربهما الى الشيء فالمباين بطريق الاولى

لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المعرف مساويا للمعرف
في العموم والخصوص فكلما صدق عليه المعرف صدق عليه المعرف وبالعكس
وما وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا ومانعا
او مطردا او منعكسا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المعرف
متناولا لكل واحد من افراد المعرف بحيث لا يشذ منها فرد وهذا
المعنى ملازم للكلية الثانية القائلة كلما صدق عليه المعرف صدق عليه
المعرف ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار المعرف
وهو ملازم للكلية الاولى والاطراد التلازم في الثبوت اي متى
وجد المعرف وجد المعرف فهو عين الكلية الاولى والانعكاس التلازم
في الانتفاء اي متى انتفى المعرف انتفى المعرف وهو ملازم للكلية
الثانية فانه اذا صدق قولنا كلما صدق عليه المعرف صدق عليه
المعرف لم يصدق عليه المعرف وبالعكس **قال** ويسمى حدا تاما
ان كان بالجنس والفصل القريبين **اقول** المعرف اما حد او رسم
وكل واحد منهما اما تام او ناقص فهذه اقسام اربعة فالحد التام ما يتركب
من الجنس والفصل القريبين كتعريف الانسان بالحيوان الناطق وانما سمي حدا لان الحد في اللغة المنع وهو

لاشتماله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه
واما تسميته تاما فلذكر الذاتيات فيه بتمامها والحد الناقص
ما يكون بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد
كتعريف الانسان بالناطق او بالجسم الناطق اما انه حد
فلما ذكرنا واما انه ناقص فلحذف بعض الذاتيات منه و
الرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاصة
كتعريفه بالحيوان الضاحك اما انه رسم فلان رسم الدار
اثرها ولما كان تعريفا بالخارج اللازم الذي هو من اثار
الشيء فيكون تعريفا بالاثر واما انه تام فلمشابهته الحد التام من حيث
انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر يختص بالشيء والرسم
الناقص ما يكون بالخاصة وحدها او بها وبالجنس البعيد كتعريفه
بالضاحك او بالجسم الضاحك اما كونه رسما فلما مر واما كونه
ناقصا فلحذف بعض اجزاء الرسم التام عنه لا يقال ههنا اقسام
اخر وهي التعريف بالعرض العام مع الفصل او مع الخاصة او بالفصل
مع الخاصة لانا نقول انما لم يعتبروا تلك الاقسام لان الغرض من التعريفات اما

ناطق ضاحك

٦٩

التمييز او الاطلاع على الذاتيات والعرض العام لا يفيد شيئا
منهما فلا فائدة في ضمه مع الفصل او الخاصة واما المركب من الفصل
والخاصة فالفصل ان افاد التمييز او الاطلاع على الذاتي فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت
مفيدة للتمييز لان الفصل افاده مع شيء وطريق الحصر في الاقسام ان يقال
المعرف اما بمحض الذاتيات او لا فان كان بمحض الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو
الحد التام او ببعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمحض الذاتيات فاما ان يكون بالجنس
القريب والخاصة وهو الرسم التام او بغير ذلك وهو الرسم الناقص قال ويجب
الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اقول اخذ في بيان
اختلال التعريف ليحترز عنها وهي اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف الشيء
بما يساويه في المعرفة والجهالة بان يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل
بالآخر كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فمن علم
احدهما علم الآخر ومن جهل احدهما جهل الآخر والمعرف يجب ان يكون اقدم معرفة لان معرفة
المعرف علة لمعرفة المعرف والعلة مقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته
عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصرحا واما بمراتب ويسمى دورا مضمرا ومثالها في الكتاب
ظاهر واما الاخلال اللفظية فانما تتصور لو اخذ الانسان التعريف لغيره فذكر انه يستعمل في التعريف الالفاظ

غير ظاهر في الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير فيفوت غرض التعريف
كاستعمال الالفاظ الغريبة الوحشية مثل ان يقال النار
اسطقس فوق الاسطقسات وكالاستعمال الالفاظ المجازية فان الغالب مبادرة
المعاني الحقيقية الى الفهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك يخل لفهم المعنى المقصود
نعم لو كان للسامع علم بالالفاظ الوحشية او كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها
قال المقالة الثالثة في القضايا واحكامها اقول لما فرغ من مباحث القول
الشارح شرع في مباحث الحجة ولما توقف معرفتها على معرفة القضايا واحكامها وضع
المقالة لبيان ذلك ورتبها على مقدمة وثلثة فصول اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها
الاولية اي الحاصلة بحسب القسمة الاولى فان القضية تنقسم اولا الى الحملية والشرطية ثم الحملية
تنقسم الى الضرورية واللاضرورية مثلا والشرطية الى اللزومية والاتفاقية واقسام الحملية والشرطية
من اقسام القضية الا انها ليست باقسام اولية لها بل اقسام ثانوية وانما تنقسم القضية
اليها ثانيا بواسطة انقسام الحملية والشرطية اليها فالغرض من وضع المقدمة ذكر الاقسام
الاولية اي اقسام القضية بالذات لا اقسام اقسامها فالقضية قول يصح ان يقال لقائله
انه صادق او كاذب فالقول هو اللفظ المركب في القضية الملفوظة او المفهوم العقلي
المركب في القضية المعقولة فيشمل الاقوال التامة والناقصة وقوله يصح ان يقال فصل يخرج

الاقوال

الاقوال الناقصة والانشاءات كلها من الامر والنهي والاستفهام
وغيرها وهي اما حملية او شرطية لانها اما ان تنحل بطرفيها الى
مفردين او لم تنحل وطرفا القضية هما المحكوم عليه والمحكوم
به ومعنى الانحلال ان يحذف الادوات الدالة على ارتباط
احدهما بالاخر فاذا حذفنا في القضية ما يدل على الارتباط
الحكمي فان كان طرفاها مفردين فهي حملية اما موجبة ان حكم فيها بان احدهما
هو الآخر كقولنا زيد هو عالم واما سالبة ان حكم فيها بان احدهما ليس
هو الآخر كقولنا زيد ليس هو بعالم فانا اذا حذفنا لفظة هو الدالة
على النسبة الايجابية من القضية الاولى وليس هو الدالة
على النسبة السلبية من القضية الثانية بقي زيد وعالم
وهما مفردان وان كان لم يكن طرفاها مفردين فهي شرطية كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون هذا العدد
زوجا او فردا فانا اذا حذفنا ادوات الاتصال وهي كلمة ان والفاء
بقي الشمس طالعة والنهار موجود وليسا بمفردين وكذلك اذا
حذفنا ادوات العناد وهي اما واو بقي هذا العدد زوج وهذا

اي اذا حذفنا لفظة ليس هو

وهما

اي لفظ اما واو

العدد فرد وهما ايضا ليسا بمفردين فان قلت قولنا الحيوان الناطق
ينتقل بنقل قدميه وقولنا زيد عالم يضاده زيد ليس بعالم وقولنا الشمس
طالعة يلزمه ~~وجود النهار~~ فقولنا النهار موجود حمليات مع ان اطرافها
ليست بمفردات فانتقض التعريفات طردا وعكسا فنقول المراد
بالمفرد اما المفرد بالفعل او المفرد بالقوة وهو الذي يمكن ان يعبر عنه
بلفظ مفرد والاطراف في القضايا المذكورة وان لم تكن مفردات بالفعل
الا انه يمكن ان يعبر عنها بالفاظ مفردة واقلها ان يقال هذا ذاك او هو
هو والموضوع محول الى هذا ذاك بخلاف الشرطيات فانه لا يمكن ان
يعبر عن اطرافها بالفاظ مفردة فلا يقال فيها هذه القضية تلك القضية
بل ان تحقق هذه القضية تحقق تلك القضية واما ان تتحقق هذه
القضية او تتحقق تلك القضية وهي ليست بالفاظ مفردة وحقق هنا
شيء وهو ان الشرطية كما عرفت قضية اذا حللناها لا يكون طرفاها
مفردين ولا خفاء في امكان ان يعبر عن طرفيها بعد التحليل بمفردين
واقله ان يقال هذا ملزوم لذلك او ذاك مخلو معاند لذلك فلو كان المراد
بالمفرد اما المفرد بالفعل او بالقوة دخلت الشرطية تحت الحملية فالاولى

در وصالت پادشاهم در فراقت پاسبان
پادشاهی کرده باشم پاسبانی چون کنم

ان يحذف قيد الانحلال عن التعريف ويقال المحكوم عليه وبه في القضية
ان كانا مفردين سميت حملية والا فشرطية وهذا هو المطابق لما
ذكر الشيخ قيل صوابه ان يقول القضية ان انحلت الى قضيتين
فهي شرطية والا فحملية لئلا يرد عليه مثل قولنا زيد ابوه قائم فانه حملية
مع انه لم ينحل الى مفردين لان المحكوم به فيه قضية وهو ليس
بصواب اما اولا فلورود بعض النقوض المذكورة عليه واما ثانيا
فلان انحلال القضية الى شيء تركبها والشرطية لا تتركب من
القضيتين فان اداة الشرط والعناد اخرجت اطرافها
عن ان يكون قضايا الا ترى انا اذا قلنا الشمس طالعة كانت
قضية محتملة للصدق والكذب ثم اذا ادخلنا اداة الشرط
عليه وقلنا ان كانت الشمس طالعة خرج عن ان يكون قضية
يحتمل الصدق والكذب نعم ربما يقال في العرف ان الشرطية
مركبة من قضيتين تجوزا من حيث ان اطرافها اذ اعتبر فيها
الحكم كانا قضيتين والا فهما ليستا قضيتين الا عند التركيب قال
والشرطية اما متصلة اقول الشرطية قسمان متصلة ومنفصلة

فالمنصلة هي التي يحكم فيها بصدق قضية اولا صدقها على تقدير اخرى
فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهي متصلة موجبة كقولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان فان الحكم فيها بصدق الحيوانية
على تقدير صدق الانسانية فان حكم فيها سلب صدق قضية على
تقدير اخرى فهي متصلة سالبة كقولنا ليس ان كان هذا انسانا
فهو جاد فان الحكم سلب صدق الجادية على تقدير الانسانية و
والمنفصلة هي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب
معا اي بانهما لا يصدقان ولا يكذبان او في الصدق فقط اي بانهما لا
يصدقان ولكنهما قد يكذبان او في الكذب فقط اي بانهما لا يكذبان
ربما يصدقان او بنفيه اي سلب ذلك التنافي فان حكم فيها بالتنافي
فهي منفصلة موجبة اما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق والكذب
فسميت حقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فان
قولنا هذا العدد زوج وهذا العدد فرد لا يصدقان معا ولا يكذبان
واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة في الصدق فقط فهي مانعة الجمع كقولنا اما
ان يكون هذا الشيء شجرا او حجرا فان الشيء حيوانا واما اذا كان الحكم بالمنافاة في الكذب فقط فهي مانعة الخلو

كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا او لا حجرا فان قولنا هذا الشيء
لا شجر وهذا الشيء لا حجر لا يكذبان والا لكان الشيء شجرا وحجرا معا
وقد يصدقان فان حكم بسلب التنافي فهي منفصلة سالبة فان كان
الحكم بسلب المنافاة في الصدق والكذب كانت سالبة حقيقية
كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسود او كاتبا فانه يجوز
اجتماعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب المنافاة في الصدق
فقط كانت سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا ا
الانسان حيوانا او اسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز ارتفاعهما
وان كان الحكم بسلب المنافاة في الكذب فقط كانت سالبة مانعة
الخلو كقولنا ليس اما ان يكون الانسان روميا او زنجيا فانه يجوز
ارتفاعهما دون الاجتماع لا يقال السوالب الحملية والمتصلة و
المنفصلة على ما ذكرتم ما يرفع فيها الحمل والاتصال فلا يكون حملية
ومتصلة ومنفصلة لانا ما ثبت فيها الحمل والاتصال والانفصال
لانا نقول ليس اجزاء هذه الاسامي السوالب بحسب مفهوم اللغة
بل بحسب الاصطلاح ومفهومها الاصطلاحي كما تصدق على الموجبات تصدق على السوالب نعم المتكلمة

المحققة للتنقل اما في الموجبات فلتحقق معنى الحمل والاتصال و
الانفصال واما في السوالب فلسلبها اياها في الاطلاق لاجل
المقدمة كانت مقصودة لذكر اقسام القضية الاولية والمتصلة
والمنفصلة ليست من الاقسام الاولية بل من اقسام قسمها اعني الشرطية
لانا نقول لا شك ان المقصود بالذات من وضع المقدمة ذكر
الاقسام الاولية اما ذكر اقسام الشرطية فيها فبالعرض وبطريق
الاستطراد قال الفصل الاول في الحمليات اقول لما قسم القضية
الى الحملية والشرطية شرع الآن في الحمليات وانما قدمها على الشرطيات
لبساطتها والبسيطة مقدم على المركب طبعا فالحملية انما تلتئم
من اجزاء ثلثة المحكوم عليه ويسمى موضوعا لانه قد وضع ليحكم عليه
بشيء والمحكوم به ويسمى محمولا لحمله على شيء ونسبة بينهما بها
يرتبط المحمول بالموضوع وتسمى نسبة حكمية وكما من حق
الموضوع والمحمول ان يعبر عنهما بلفظين كذلك من حق النسبة
الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالتها
على النسبة الرابطة تسمية للدال باسم المدلول كهو في قولنا زيد هو عالم فان قلت المراد من النسبة الحكمية اما النسبة التي

هي مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة او لا وقوعها
الذي هو الايجاب والسلب فان كان المراد الاول فيكون
للقضية جزء آخر وهو وقوع النسبة او لا وقوعها فلا بد ان يدل
عليها بعبارة اخرى وان كان المراد الثاني كانت النسبة التي هي مورد
الايجاب والسلب جزءا آخر فلا بد ان يدل عليها ايضا بلفظ والحاصل
ان اجزاء الحملية اربعة من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ
فنقول المراد الثاني وكون معقولة بها يرتبط المحمول بالموضوع
اثباتيا او سلبيا ماهية الحملية لا يمكن تعقلها الا فيها فان النسبة ما لم
يعتبر معها الوقوع او اللاوقوع لم تكن رابطة ولا حاجة الى
الدلالة على النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فان اللفظ
الدال على وقوع النسبة دال على النسبة ايضا فالجزءان من القضية
يتاديان بعبارة واحدة ولهذا اخذا جزءا واحدا حتى حصر الاجزاء
في ثلثة ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبة الرابطة وهي غير
مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه لكنها قد تكون في قالب الاسم
كهو في المثال المذكور ويسمى غير زمانية وقد تكون في قالب الكلمة ككان في قولنا زيد كان قائما ويسمى زمانية

والقضية الحملية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلاثية لانها ان ذكرت
فيها كانت ثلاثية لاشتمالها على ثلثة الفاظ لثلثة معان وان
حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائية لعدم اشتمالها
الا على جزئين باز اء معنيين وقوله في بعض اللغات اشارة الى ان
اللغات تختلف في استعمال الرابطة فان العرب ربما تستعمل الرابطة
وربما تحذفها بشهادة القراين الدالة عليها ولغة اليونان توجب
ذكر الرابطة الزمانية دون غيرها على نقل الشيخ ولغة العجم تستعمل
القضية غالبة عنها اما بلفظ لقولهم هست وبود واما بحركة
كقولهم زيد دبير بالكسر **قال** وهذه النسبة الى **اقول** هذا تقسيم
ثان للحملية باعتبار النسبة الحكمية التي هي مدلول الرابطة فتلك النسبة
ان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة
كنسبة الحيوان الى الانسان فانها نسبة ثبوتية مصححة لان يقال الانسان
حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية
سالبة كنسبة الحجر الى الانسان فانها سلبية مصححة ان يقال الانسان
ليس بحجر ثم الاشتمل على القضايا الكاذبة بانا اذا قلنا الانسان حجر كانت القضية موجبة والنسبة التي فيها لا تصح ان